دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي

د. سمية عبد القادر سليمان

تناولت هذه الدراسة دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي وهدف هذا البحث التعرف على دور المرأة في المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الثقافي وكذلك التعرف على العوائق والعراقيل التي تقف دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية، واستخدمت الباحثة المنهج التحليلي النقدي هو الميسر والأنسب لهذا الموضوع، واعتمدته في تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لإزالة أي لبس أو غموض، مع استخدام هذا المنهج بشكل نقدي يهدف إلى إبراز موضوع البحث بالدارسة والتحليل.

وكانت أهم نتائج البحث:

ضرورة مشاركة المرأة في المجتمع الليبي في كافة المجالات التعليمية والصحية والخدمية والإنتاجية من خلال ثقتها في نفسها وقدرتها على الوقوف أمام كل التحديات والعوائق والصعوبات التي تواجهها.

2. تفعيل مكاتب دعم وتمكين المرأة من خلال قيادات علمية بحثية قادرة على الدفع بعجلة التنمية والنمو في مجتمعنا الليبي.

3.منح فرص للمرأة للمشاركة في جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية واقتصاديات الطاقات، وتزويدها بالخبرات والمعارف وتسجيل مشاركاتها في تقارير التنمية المحلية ومنها الدولية.

4. لابد من الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي تتعلق بتعزيز الرفاهية الإنسانية للمرأة وأسرها بالمجتمع الليبي

مقدمة:

يزداد الاهتمام بموضوع التنمية البشرية في معظم دول العالم النامية، فهو يشكل فيها أكثر الموارد الطبيعية توافرا وأقلها استخداماً ولا تتحقق التنمية لأية دولة ما لم تستفد من الثروة البشرية الاستفادة المثلى، فهي غير قابلة للشراء أو التخزين ويمكن استثمار الثروة البشرية في التعليم والتدريب والصحة والتغذية والسكن وتوفير مياه الشرب وكذلك تنمية القدرات والمواهب والمشاركة في الخدمات الحكومية والتطوعية.

وظهر مفهوم التنمية وما يتصل به كمصطلح استخدمه الباحثون والمحللون نتيجة التغيرات التي ظهرت في العالم عموماً ، فمنذ بداية عصر الاستعمار نظرت البلاد الغربية المتطورة إلى البلاد الأخرى نظرة استقلالية وكان من الأساليب التي استخدمتها هذه البلاد المستعمرة ادعاء رغبتها بتطوير وتنمية البلاد التي طمعت بخيراتها وأرادت السيطرة عليها ، وقد برز بصورة واضحة وجلية خلال الحرب العالمية الثانية وكان من الطبيعي أن تحدد البلاد الغربية المستعمرة المعايير التي تفرق بين التقدم والتحضر وبين ما هو متخلف وما هو حضاري بسبب سيطرتها وتغلبها وكان من أهم المعايير التي وضعت للتميز بين البلاد المتخلفة والبلاد المتحضرة مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي والثقافي والذي ينعكس على الوضع المجتمعي والمعاش للأفراد والذي يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأحداث العالمية وظهرت في وقت لاحق قضية الاهتمام بالتنمية واعداد المرأة لتكون في مستوى إعداد الرجل في مشاركتها في تنمية المجتمع في جميع المجالات وأن يعهد إليها بمسؤوليات وبمهام تشابه تلك التي للرجل.

فالمساواة بينهما في التعليم هي الدعوة التي سيطرت خلال العقود الأخيرة واخذ المفكرون يحتوون المسئولين في حكومات العالم النامي على تبني هذه الدعوة عند وضع خطط التنمية حيث جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ف بأن (التنمية التي لا تشارك فيها المرأة تنمية معرضة للخطر وأن عدم المساواة في الجنس يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تسعفا في أي مجتمع، لأنها تؤثر عمليا على نصف السكان).

لذا نسعى إلى تحديد أدوار المرأة العربية وخاصة المرأة الليبية كنموذج للطاقة البشرية في عملية التنمية ، لاسيما وأنه قد أثبت بالدليل العملي أن دور الإناث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي قد تحول تحولا كبيراً في بعض الدول ، وأن الملايين منهن أصبحن يساهمن بصورة فعّالة في جميع مجالات التنمية وذلك عن طريق العمل والعلم والإبداع وسوف نتحدث عن دور المرأة في التنمية من خلال المجال الاقتصادي وما يحتويه من قيمة في الإنتاج والعمل والمجال الاجتماعي وما يتضمنه من قيم الأسرة والزواج والمجتمع الإنساني وقيمة الوطن ، أما في المجال السياسي تكمن الإشارة إلى دور المرأة العربية وخاصة الليبية في مجتمعها من خلال مشاركتها السياسية وفي ممارستها لدورها السياسي وإبداء رأيها وأخيراً دورها في المجال الثقافي الذي يتضمن كلا من قيمة التعلم وما له من أثرا إيجابي في وعي المرأة وتطورها فكرياً وثقافياً و دور المرأة في التنمية من خلال هذه القيم في المجتمع الليبي .

أولاً: مشكلة البحث

يعالج هذا البحث مسألة تفعيل مشاركة المرأة الليبية من خلال دور المرأة في عملية التنمية للمجتمع، وذلك انطلاقاً من ضرورة الاستفادة من الموارد البشرية، وخاصة العنصر النسائي المتمثل في النساء والفتيات على حد سواء في تطوير المجتمع وتنميته.

حيث نلاحظ العديد من الصعوبات التي تعرقل تفعيل مشاركة المرأة الليبية في نشاطات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتعليمية، وغيرها من النشاطات الأخرى التي تسهم في النهوض بالمجتمع، كالصعوبات الاجتماعية والثقافية، وصعوبات الإعداد العلمي والتأهيل المهني، وصعوبات إدماج المرأة في سوق العمل، وتدني مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، وأخيراً الصعوبات الخاصة بالتمييز بين الجنسين في الحقوق والواجبات، جل هذه العوائق جعلت الباحثة تتناول دراسة متطلبات وآليات تفعيل دور المرأة الليبية في إنجاز التنمية في مجالات عديدة، كالمجال الاجتماعي والثقافي، ومجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة، وآليات إدماجها في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتعزيز مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين(الرجل والمرأة) .

فبناء المجتمع الليبي المعرفي واقتصادياته التي تسعى خطط التنمية لتحقيقها لن تتحقق إلا بوعي المرأة بدورها في التنمية ومعرفتها للتحديات التي تواجهها، فلابد وأن تكون المرأة وهي بؤرة اهتمام برامج التنمية الوطنية في أعلى مراتبها القيادية.

وبناء على ما تقدم فإن مشكلة البحث تتمحور في التساؤل التالي: ما هو دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي؟

ثانياً: أهمية البحث

- تأتى أهميته من أهمية الشريحة التي تهتم بدراسته، وتشكّل هذه الشريحة نصف المجتمع؛ أي نصف القوة البشرية التي يمكن الاستفادة منها على أكمل وجه في عملية التنمية المستدامة للمجتمع الليبي.

1- تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الشاملة والمستدامة وتوفير الظروف المناسبة لها، من خلال إنشاء مراكز لإعداد المرأة وتأهيلها وتدريبها جنباً إلى جنب مع الرجل.

2- تسليط الأضواء على المعوقات المختلفة التي تقف حائلاً أمام تنمية قدرات المرأة وإفساح المجال لها لتعمل إلى جانب الرجل في مختلف ميادين الحياة المجتمعية.

3- المساهمة في كشف الأسس العلمية لمواجهة العقبات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من نصف الطاقات البشرية المتاحة في المجتمع الليبي.

4-تحديد الآليات والوسائل العلمية المناسبة للتعامل مع الصعوبات التي تعيق إسهام المرأة ومشاركتها الفعّالة في عملية التنمية للمجتمع الليبي.

ثالثاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق هدف عام مفاده هو:

تحديد دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي

ويتحقق الهدف العام من خلال الأهداف الثانوية التالية:

1. التعرف على دور المرأة في المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الاقتصادي والمجال الثقافي.

2. التعرف على العوائق والعراقيل التي تقف دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية.

رابعاً: تساؤلات البحث

يطرح هذا البحث مجموعة من التساؤلات التي تسعى إلى الإجابة عنها وتتمثل في الآتي:

1. ما هو دور المرأة في المجال الاجتماعي والإنتاجي والمجال السياسي والمجال الثقافي؟

2. ما هي العوائق والعراقيل التي تقف دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية؟

خامساً: المنهج المستخدم بالبحث

لكل بحث علمي منهج ملائم لطبيعة المشكلة البحثية، حتى يتم إنجاز البحث على الوجه الأكمل، مع التزام الباحثة بالموضوعية والدقة لتصل إلى أهداف بحثها، فإن أهمية أي بحث تعتمد بدرجة كبيرة على المنهج المستخدم للاستفادة من المعلومات التي يتم تجميعها وتحليلها وتفسيرها.

ولأن موضوع البحث هو دراسة فكرية، لذلك فإن المنهج التحليلي النقدي هو الميسر والأنسب لهذا الموضوع، وبما أن المنهج العلمي دائماً يستنبط من الموضوع، فإن الباحثة استنبطت منهجها التحليلي من موضوع بحثها (دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي)، واعتمدته في تجميع المعلومات وتحليلها وتفسيرها لإزالة أي لبس أو غموض، مع استخدام هذا المنهج بشكل نقدي يهدف إلى إبراز موضوع البحث بالدارسة والتحليل.

سادساً: حدود البحث.

- **حدود الموضوع:** تعتبر حدود الموضوع مهمة حيث إنها إحدى خطوات المنهج العلمي المهمة فمن تحديد الموضوع يتم تحديد مشكلة البحث وصولا إلى نتائجه بموضوعية وهي مهمة جدا للباحث في تحديد خطواته ودراسته بدون تشتت أو تشعب، من هنا حددت الباحثة موضوع بحثها في (دور المرأة في تحقيق مجالات التنمية في المجتمع الليبي).

- **حدود الزمان:** والمقصود بالزمان هنا هو الوقت الذي سوف تستغرقه الباحثة لكي تقوم بإنجاز الورقة البحثية، ولم تحدد الباحثة فترة زمنية محددة وقامت بدراسة دور المرأة في التنمية على مراحل وفترات زمانية متتالية، باعتبار أن التنمية تحدث تدريجيا وعلى فترة زمنية ولم يكن هدف الباحثة هنا التركيز على الزمن بقدر ما كان تركيزها على دور المرأة في التنمية.

- **حدود المكان:** وبما أن للبحث موضوع وزمان فإنه بالضرورة أن يكون له مكان، والمقصود بالمكان هو المكان الذي تقوم فيه الباحثة بأداء بحثها ولأن الدراسة فكرية نظرية فلا ميدان لها إلا ميدان المعرفة المتخصصة.

سابعاً: المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في البحث

ظهرت في أدبيات التنمية مصطلحات جديدة وعديدة تمحورت حول ما عرف بالتنمية البشرية التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية وظهرت العديد من المصطلحات التي تكون مرادفة لها مثال مصطلح النمو والتقدم والتغير والتطور، وبما أن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول دور المرأة في هذه المجالات سنتطرق بداية إلى تحديد هذه المصطلحات، وهل هذه المصطلحات تعطي نفس الدلالة والمعني أم أن هناك يوجد اختلاف بين كل مصطلح وآخر.

1) الدور:

إن مفهوم الدور في معناه السوسيولوجيا ينسب غالباً إلى نيتون واستعملت عند نيتشه بمعنى (أن هم الوجود بفرض على أغلب الأوروبيين من الذكور دوراً محدداً مهم كما يقال" ، وبالنسبة لعلم الاجتماع فإن معنى الدور يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار المختلفة (مثلا المدير، أمين الصندوق، التلميذ، وهذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة التزامات معيارية يفترض بالفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها ، وحقوق مرتبطة بهذه الالتزامات ، لهذا فإن الدور عند نيتشه اقتصر في رأيه على الذكور فقط ولم يشير في هذا التعريف إلى دور المرأة في القيام بمهامها مع أنها نصف المجتمع ولها مهام ووظائف أيضاً تقوم بها أما في علم الاجتماع يربط هذا المفهوم بأن لكل شخص داخل المجتمع حقوق ينبغي عليه أخذها في مقابلها واجبات يجب القيام بها. ومن وجهة نظر مراد وهبة فإن الدور هو (توقف الشيء على ما يتوقف عليه ويسمى الدور المصرح كما يتوقف أ على ب وبالعكس أو عبر أين ويسمى الدور المضمر كما يتوقف أ على ب وب)

وقد عرفه مزويد بأنه "أسلوب الفرد في المشاركة في الحياة الاجتماعية وقد أشار إلى أن أدوار الفرد بعضها شعوري والبعض الآخر لا شعوري والدور في نظره هو مجموعة من المشاعر والواجبات والأفعال والأفكار". ويرى كويتريل في الدور "بأنه يشير إلى استجابات داخلية لمؤثرات خارجية تحملها عمليات نفسية ذاتية داخلية بل هي أساليب شائعة تنظم مشاركة الفرد مع الجميع حسب حاجاته وأن متطلبات البناء الاجتماعي فوق حاجات الفرد المنتج أفعالا وتحدد أفعالا أخرى ولا تنبثق هذه المتطلبات من حاجات الفرد الذاتية فقط ولكن من تأثير المنظم التي تحددها الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الفرد كالأسرة وجماعات الرفاهية والتنظيم الديني والسياسي والعمل".

هذا التعريف يؤكد على قيمة الإنسان وبأنه كائن اجتماعي بطبعه وله حاجات متجددة ولا يستطيع إشباعها وتوفيرها بمفرده. هذا بالنسبة لمفهوم الدور بصفة عامة ، أما ما يخص موضوع البحث وهو دور المرأة بالتحديد فيقصد به مشاركة المرأة والدور الذي تقوم به في تنمية المجتمع من جميع المجالات والمهام التي تقوم بها مثلا في الأنشطة السياسية المباشرة مثل تقلد منصب سياسي أو أن تكون عضوة في منظمة سياسية أو في الانتخابات أو في الأنشطة غير مباشرة مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة العضوية في هيئات التطوع وبعض أشكال العمل الاجتماعي أو في مجال التعلم والصحة ويرى هيجل في هذا الموضوع بأن دور المرأة في التنمية البشرية أدنى درجة من دور الرجال وذلك من خلال إسهاماته الفكرية وآراؤه عن دور المرأة التي باتت واضحة في كتابه (فلسفة الحق) فكانت بصورة نقدية للمرأة و"يرى أن العملية الديالكتيكية التي تصل دورتها في الدولة تعتمد على الرجال الدين يتركون الأسرة عند نضجهم للدخول في مجتمع مدني حيث يطورون ذكائنا يتجاوز محير والشعور فيما لا يستطيع النساء أن يحولن أنفسهن إلى كائنات أكثر عقلانية " . وهو يتفق في هذه الأفكار مع أرسطو الذي يرى بأن المرأة إنسان خفيف وعاطفي وبأنه غير عقلاني وجاءت الماركسية مناقضة أو معارضة لوجهة نظر هيجل وأرسطو عن المرأة وأكدت على أهمية المساواة بينهم وبين الرجل في الحياة العامة وأكدت على أهمية دورها في التعلم والعمل والتصنيع ويرى اتجاه التحديث في المساواة بين الجنس في الأدوار ويؤكد على دور المرأة داخل المنزل وخارجه ويؤكد على ذلك بقوله: "أنها ليست أقل إسهاماً من الرجل في عمليات التنمية في العالم الثالث ، لأن تحمل مشعل التحديث من حيث إجازة الواجبات المحددة كرعاية الأطفال الرضع والتزام الأمهات بقواعد الصحة العامة وتحسين مستوى الخدمة في المدارس ومعاهد التعلم " . وفي الإعلان العالمي الأول للأمم المتحدة للمرأة عام 1975 م – 1985 م طرح موضوع المرأة والتنمية لكي يتناول دور المرأة في تنمية المجتمعات النامية، اتجاه التحديث والإعلان العالمي اتفقا مع ما جاء به الدين الإسلامي من احترام المرأة وإعطائها قيمتها والتأكيد على دورها الكبير داخل المجتمع فهي مساوية للرجل في الحقوق والواجبات والمسؤوليات.

2)التنمية:

تختلف المعاني التي تعطي لهذا المصطلح بين اختصاص وآخر حسب التخصص اقتصاد،

إدارة، اجتماع، سياسة ويقصد بها "عمل شامل يطال جميع مستويات الحياة الإنسانية وكل حلقة من حياة الإنسان، الاقتصاد، الاجتماع، الاتصال". ولذلك فمن الطبيعي أن العديد من المجالات مرتبطة بالتنمية وبالتالي تتعدد المصطلحات كلها حسب التخصص والمجال والتنمية هي عبارة عن تخطيط يقوم به الإنسان و "عملية إدارية يتكاتف خلالها مجتمع ما مع دولته ومؤسساته الرسمية في سبيل تحقيق قفزة نوعية في حقل من الحقول".

وعرفت في تقرير التنمية البشرية لعام 99 م بأنها "توجه إنمائي يهدف إلى توفير فرص حياتيه أفضل للجماهير". ويعمل على تحقق ثلاثة أهداف رئيسة هي حياة أطول وأكثر صحة وتمتع الفرد والمجتمع بالمعرفة المحددة أيضاً إتاحة مستويات معيشة أفضل ومرفهة للأفراد داخل المجتمع ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار المناخ العام للتنمية البشرية والتي تتضمن الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والثقافية من حيث الإبداع والأفكار ويتفق هذا التعريف مع تعريف التنمية البشرية لعام 2006 الذي يعنى في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيا حياة تتسم بالقيمة والاحترام والتقدير وفي الوقت الراهن ينعكس الإطار المعياري للتنمية البشرية في الرؤية العريضة المطروحة في الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف المحددة زمنيا والمتفق عليها دولياً للحد من وطأة الفقر المدقع وتوسيع نظام المساواة بين الجنس والنهوض بفرص الصحة والتعلم ويعد إحراز تقدم نحو هذه الأهداف نقطة مرجعية لتقييم عزم المجتمع الدولي على ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال .

وتتفق هذه التعريفات مع ما ورد في الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي أعتمد ونشر في كانون الأول لسنة 1986 م والذي يعتبر أن التنمية هي "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة الحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها ". مما سبق نستنتج أن الإنسان هو الموضوع الأساس في التنمية البشرية ـ، لذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي تحدد معنى ومفهوم التنمية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها بإشباع الحاجات ورفع مستوى المعيشة ومستوى التعليم وتحسين الحياة والأوضاع السياسة والاقتصادية والاجتماعية، ونستنتج أيضاً أن هدفها هو تنمية الإنسان في المجتمع من جميع المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعله مسئولا عن مقدراته وشؤونه فهو غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد.

ويضاف مفهوم المستدامة لمفهوم التنمية كي تعنى "بأن جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية واقتصاديات الطاقات يجب أن تتم صياغتها والتخطيط لها بحيث تحمل عنصر التواصل بيئياً واقتصادياً واجتماعياً". هذا بالنسبة لتعريفها وفق ما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002 م لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقصد بها "تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وعلى إكسابه عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي بل لا بد من أن يكتسب الفرد عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصاً غير المتجددة وحسن توظيف الرجل والتفكير في الآخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الأجيال التالية".

يمكن القول بأن التنمية المستديمة تتعلق بتعزيز الرفاهية الإنسانية على مر الزمن وأن ما يشكّل حياة طيبة هي عبارة عن مسألة ذاتية للغاية والأهمية النسبية المعطاة لمختلف نواحي الرفاه تختلف باختلاف الأفراد والمجتمعات والأجيال فهي "التقدم الذي يلبى احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصة". يبرز هذا التعريف ويوضح الحاجة إلى الموازنة بين مصالح أجيال الحاضر والمستقبل في جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3) التنمية الاقتصادية:

يعرفها علماء الاقتصاد بأنها "تعنى المزيد من الإنتاج الاقتصادي في حقلي السلع والخدمات". يرتبط مفهوم التنمية الاقتصادية بمسألة زيادة الإنتاج وتكون العلاقة بين زيادة الإنتاج والتنمية علاقة طردية أي كلما زاد الإنتاج كان له دور في التنمية الاقتصادية والعكس صحيح ولكل إنسان داخل المجتمع حاجات اقتصادية وضرورية ممثلة في

الأكل والشرب والمسكن والملبس والمركوب فسياسية التنمية الاقتصادية تهدف إلى رفع الكفاية الإنتاجية ومستوى المعيشة لأكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع المدني مع التركيز على أولئك الدين يقفون في أدنى درجات السلم الاجتماعي أو أكثر الفئات حرماناً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية . ومن وجهة نظر الباحثة فإن التنمية الاقتصادية هي الاستغلال الرشيد والأمثل لموارد المجتمع المتاحة ومواءمتها مع احتياجات الأفراد بهدف إقامة مجتمع حديث وتغيير المجتمع وتحسين أحوال مواطنيه الاقتصادية بالتالي اجتماعية وثقافية.

4) التنمية السياسية:

لا يوجد اتفاق على تحديد مفهوم التنمية السياسية من قبل الباحثين، فقد اختلفت وجهات النظر حوله فهناك وجهة نظر تربط بين التنمية الاقتصادية والسياسية. ويتفق العديد من علماء السياسة على وجود علاقة واضحة بين التنمية السياسية ومفهوم التحديث، أما وجهة نظر صمؤنيل هنتنغون في تعريفه للتنمية السياسية فجاءت معارضة لوجهة النظر القائلة بأن هناك علاقة واضحة بين مفهوم التنمية السياسة من ناحية والتحديث الاجتماعي من ناحية أخرى ، فجاء تعريفه مركب يتحدد في ثلاثة عناصر رئيسية متمثلة في ترشيد السلطة السياسة وتباين الهياكل والبيئة السياسية وارتفاع مستوى المشاركة السياسية والمقصود بترشيد السلطة السياسية هو عملية إحلال السلطة السياسة التقليدية على أسس دينية وعرقية لسلطة سياسية موحدة ذات طابع وطني أو قومي ، أما المقصود بتباين الهياكل السياسية فهو فصل المجال السياسي عن المجالات القانونية والعلمية والعسكرية.

فالتنمية السياسية يقصد بها مشاركة جميع أفراد المجتمع في هذا المجال بشكل مباشر أو غير مباشر حيث يقر بها علماء سياسة التنمية وهي "تعنى مزيد من التقدم نحو نماذج الديمقراطية والحكم على الخط الحديث المعروف بعدالته وفعالية وشموليته".

5) التنمية الاجتماعية:

من وجهة نظر علماء الاجتماع فإن التنمية هي (مجموعة العمليات المنظمة والهادفة والتي تؤدي إلى التغير الاجتماعي والانتقال من البنية التقليدية إلى البنية الحديثة) وعرفها الخبراء العرب في مؤتمرهم السادس عشر للشؤون الاجتماعية عام 1974 م بأنها "عملية مستمرة، تهتم بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة ورفع مستوى الخدمات وتحسين المستويات الثقافية التي وجهت أفراد المجتمع على المشاركة الفعّالة". من التعريف السابق يمكن تحديد التنمية الاجتماعية والأهداف التي تسعى إليها وهي رفاهية الإنسان ومعرفة البناء الاجتماعي للمجتمع حتى يمكن وضع الخطط والبرامج الناجحة لرفع مستوى الأفراد النفسي والثقافي والصحي والسكني والوظيفي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة ماجد ملحم أبو حمدان بعنوان (تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة)، 2014م.

- أهداف الدراسة:

أ. التعرف على الصعوبات الاقتصادية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

ب. التعرف على الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

ج. التعرف على الصعوبات العلمية والمهنية التي تقف حائلاً أمام تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة.

د. محاولة تقديم مقترحات علمية موضوعية تسهم في تفعيل دور المرأة السورية في عملية التنمية الشاملة.

-منهج البحث: يستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يمكن هذا المنهج الباحث من تقديم توصيف دقيق للعناصر المختلفة التي تتكون منها الظاهرة قيد الدراسة.

تعقيب على الدراسة:

- عنوان البحث: تتفق الدراسة في عنوانها مع عنوان البحث الحالي في متغير (التنمية، المرأة).

- أهداف البحث: لم يحدد الباحث هدفا واحدا يخص التفعيل أو الدور الذي تقوم به المرأة وكانت

كل أهدافه مقتصره فقط على الصعوبات التي تواجه المرأة مع أن المتغير الرئيس لموضوعه بحثه أو دراسته وهو المهم هو (التفعيل) كان ينبغي عليه صياغة هدف يخص المتغير المستقل وهدف يخص المتغير التابع وهو موضوع البحث أساسا، ولكن الباحث كانت صياغته لأهداف بحثه بعيدة عن العنوان أو مختلفة كان من المفترض وفق هذه الأهداف أن يتكلم في عنوان البحث عن الصعوبات والمعوقات بدلا من التفعيل

- منهج البحث: تتفق هذه الدراسة مع البحث الحالي في استخدام المنهج التحليلي باعتبار أن الدراسة هي عبارة عن دراسة نظرية تحليلية، فكرية مكتبية تعتمد على تجميع المعلومات وتحليلها.

- الاستنتاجات ونتائج البحث: لم يقم الباحث بتحديد أو استخراج لاستنتاجات بحثه وهذا يعد قصورا في عملية البحث العلمي

2. دراسة حميدة ميلاد ابوردينة بعنوان (التنمية البشرية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي " التمكين- التعليم –العمل- الرؤى والامكانيات")، 2016م

- تساؤلات البحث: صاغت الباحثة مجموعة من التساؤلات المتعلقة بموضوع بحثها وتتمثل في الآتي:

1. ما مدى وعي المشرّع الليبي بمنهج النوع الاجتماعي؟

2. ما مدى وعي واضعي السياسات بمنهج النوع الاجتماعي؟

3. كيف انعكس ذلك على السياسيات والبرامج التعليمية والتربوية للمرأة الليبية؟

4. كيف انعكس ذلك على تمكين المرأة من محاور التنمية البشرية؟

- منهج البحث: استخدمت الباحثة في هذه الورقة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المقارنة والمقاربة إلى جانب استخدام المنهج الاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي للبيانات والجداول الواردة في الدراسة.

تعقيب على الدراسة:

- مشكلة البحث: لم تقم الباحثة بصياغة مشكلة للبحث أو الدراسة واكتفت بكتابة مقدمة مفادها التنمية الشاملة المستدامة ترتكز في منطلقاتها على الاستثمار في الموارد البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال. والاهتمام بدور المرأة في البرامج التنموية جزءاً أساسيا بل أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطا ارتباطا وثيقا بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها ألمجتمعي، وما مدى تمتعها بحقوقها وخاصة حقها بالتعليم والتأهيل والتدريب والولوج لسوق العمل وبيئة الأعمال.

- لم تحدد الباحثة أهمية بحثها ولا أهدافه.

- استنتاجات ونتائج البحث: لم تستخرج الباحثة استنتاجات ولا نتائج لبحثها.

- اتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية في التطرق إلى دور المرأة وأهميته من حيث قيمة العمل والعلم ومشاركتها في المجال السياسي والدور الذي تقوم به ومن خلاله يكون لها دور كبير في تحقيق التنمية.

- كما اتفقت الدراسة مع الدراسة الحالية على مجتمع البحث وهو المجتمع الليبي وبالتحديد دور المرأة فيه.

3. دراسة ظاهر محسن هاني، بعنوان (المرأة والتنمية: بين التحدي والمساهمة دراسة اجتماعية ميدانية لموظفات جامعة بابل)، 2017م.

- أهداف البحث: إن الدراسة الحالية تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

1. التعرف على دور المرأة في التنمية.

2. التعرف على مدى قناعة المرأة العراقية بأهمية دورها التنموي.

3. التعرف على الصعوبات والمعوقات التي يراها مجتمع الدراسة إنها تحد من مشاركتهن في التنمية.

4. تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساعد أصحاب القرار في تذليل العقبات أمام مساهمة المرأة في التنمية.

منهج البحث: استخدم الباحث في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث الذي يعد من الدراسات الوصفية التحليلية فقد تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع البحث واختيار عينة مناسبة يمكن أن تمثل ذلك المجتمع بدرجة ما.

- أداة البحث: اعتمد الباحث على استمارة الاستبانة والتي تضمنت بعض الأسئلة ذات العلاقة بموضوع البحث، هذا بالإضافة إلى اعتماد آلية المقابلة والملاحظة البسيطة كوسائل حصول على المعلومات، أثناء العمل الميدان.

- مجتمع البحث وعينته: شكل مجتمع البحث من الموظفات العاملات في جامعة بابل إذ بلغ عددهم 836، ونظراً لتجانس مجتمع الدراسة فقدتم سحب عينة عشوائية طبقية تمثل 15% من مجتمع الدراسة الكلية وبالتالي بلغ مجموع العينة 125 مبحوث

- حدود البحث: حدد مكان البحث بجامعة بابل، والتي تضمنت 5 كليات وهي كلية الطب، الهندسة، الآداب، التربية الأساسية، التربية للعلوم الإنسانية، بالإضافة إلى رئاسة جامعة بابل. وقد شمل البحث موظفات جامعة بابل بمختلف الكليات، خلال العام ال دراسي2013–2014، أما عن المجال الزماني، فقد استغرقت الدراسة الميدانية فترة امتدت من/92014/1إلى/110/.2014.

- نتائج البحث:

1. الأسباب الدافعة لعمل المرأة والتي تمثلت في تحقيق الذات والحاجة المادية والهروب من المنزل نتيجة الملل.

2. ضرورة مشاركة المرأة في المجتمع وهذا ناتج عن ثقة المرأة في نفسها وقدرتها على تحدي الصعوبات.

3. صعوبات مشاركة المرأة والتي تمثلت في نظرة المجتمع لهن هي أكثر الصعوبات التي تواجه المرأة، كذلك تعدد الأدوار تضعف من قدرتها على الأداء في حين ترى وجهة نظر أخرى العكس.

تعقيب على الدراسة السابقة:

- أهداف البحث: اتفقت أهداف هذه الدراسة مع أهداف الدراسة الحالية في التعرف على دور المرأة في تحقيق التنمية والصعوبات التي تواجهها.

دور المرأة في تحقيق التنمية في المجتمع الليبي.

إن مفتاح التقدم والتطور الإنساني يقع في يد المرأة التي تصنع الرجال وتقف إلى جانبهم في مواجهة فعّالة ضد الفقر الاقتصادي والتخلف الاجتماعي والاضطراب السياسي ، حيث تمثل المرأة نصف المجتمع الإنساني فهي الأم والزوجة والأخت والابنة واضح دورها في المجتمع المعاصر تحتل مكانه عالية ضمن الموضوعات التي تناقش حالياً وقد ازداد الاهتمام بهذا الأمر خلال العقد العالمي الأول للمرأة والذي بدأ بمؤتمر المكسيك عام 1975 م وأنتهى بمؤتمر نيروبي عام 1985 م وكان شعاره (المساواة والتنمية والسلم) ونتيجة لأهمية الموضوع أعادت هيئة الأمم المتحدة طرح قضية المرأة على بساط البحث العلمي في مؤتمر بكين عام 1995 م مع نهاية العقد العالمي الثاني للمرأة حتى يتحقق لنصف المجموعة الإنسانية العالمية ولقد أكد كثير من الباحثين على أهمية أدوار المرأة في عملية التنمية في العالم الثالث ومشاركتها في جميع المجالات ، فالبعض يرى أن الأدوار متعددة وأن دراسة المشاركة الاجتماعية والسياسة والاقتصادية ودورها في المساهمة في التنمية المجتمع هي في واقع الأمر دراسة لمشاركة نصف طاقات المجتمع في عملية التنمية ، لأن المجتمع الذي تعطل فيه طاقات جانب كثير من أفراده عن أن توظف بتحقيق برامج التنمية هو مجتمع يحتاج بدون تردد إلى الاستفادة من طاقات جميع أفراد المجتمع من أبنائه رجالاً ونساء للحد من الاتكالية والاستهلاك أكثر من الإنتاج.

فالمشاركة "تعتبر من المفاهيم القديمة التي تم تناولها من خلال أفكار الفلاسفة السياسية وتوفير الفرص لأخذ دور في النظام الديمقراطي للدولة ومن خلاله إنتاج الفرص للمواطنين لكي يعبروا عن

أرائهم أو يستخدموا اتجاها سياسياً معيناً وتحشد قواهم حول قضايا سياسة خاصة بهم". فالمشاركة يقصد بها أن كل فرد داخل المجتمع ذكر أو أنثي ينبغي أن يكون له دور مع الآخرين في بعض الأعمال أو الموضوعات وأن يكون له دور مساهم في التنمية داخل المجتمع حسب قدراته وإمكاناته في جميع المجالات على اعتبار أنه فرد له حقوق داخل المجتمع يجب عليه أخذها وواجبات ينبغي عليه القيام بها ومسؤوليات يجب تحملها حتى لا يكون شخص اتكالي مستهلك فقط.

وبما أن الباحثة اشارت إلى دور المرأة في التنمية وخصصت المجتمع الليبي وأخذت المرأة الليبية كنموذج، لذا ينبغي توضيح أن المجتمع العربي الليبي كمجتمع مسلم دينه الإسلام وعقيدته وشريعته القرآن الكريم اهتم بقضايا عديدة وأهمها قضية المرأة وخاصة ما يتعلق منها بتحقيق المساواة والتنمية والسلم على جميع المستويات ومن ثم فإن العقيدة الإسلامية هي التي تحدد العلاقات وتقرر الحقوق والواجبات وأساليب التعامل بين الأفراد ذكوراً وإناثاً في جميع ميادين الحياة.

أولاً: - المرأة ومجال العلائق القيمية للتنمية الاجتماعية.

إن مجال العلائق القيمية الاجتماعية يحتوي على مجالات لقيم تتعلق بالمجتمع الإنساني وتهتم به تم علاقة الأمة والوطن والمجتمع المحلي الذي يتدرج من علاقة الأسرة فالمجتمع الإنساني يتكون من مجموعة الأمم والشعوب التي لها قيم تعلب دوراً مناسباً بعد الدور الذي تلعبه الأسرة أي أن الفرد يتأثر بالمجتمع والقيم الموجودة فيه ويقصد بالفرد هنا (الذكر والأنثى) وبما أن للفرد دور اجتماعي فعال وذا أهمية يتحدد من خلال وجوده الاجتماعي إذاً فإصلاح المجتمع الإنساني يقرن بصلاح الفرد، ولذا فإن قيم المجتمع الإنساني تبنى وتؤسس على الحقوق العامة للذكر والأنثى ولا يمكن أن يكون هناك اجتماع إنساني ما لم يكن مبنياً على قيم يجعل لكل منهما الاعتبار والتقدير، فالمجتمع الإنساني تميز بأنه مجتمع نشأ بطريقة طبيعية نتيجة لتكاثر عدد أفراد الأسرة لتصبح قبيلة ثم أمة عندها يكون نموه طبيعياً بدون تدخل مؤسسات الدولة وهو حاجه أساسية للإنسان، لأنه اجتماعي بطبيعته وللمرأة والرجل داخل المجتمع حقوق كما عليهما واجبات يجب أن يؤذيها وفي هذا السياق فقد عرف مجالا العلائق القيمية الاجتماعية بأنه "مجال اتصال ومكون علائقي يجعل الفرد في حالة انتماء للمجتمع ويجعل الجميع في حالة استيعاب للفرد والجماعة فالقيم التي هي تناج اجتماعي عامة تستوعب الأفراد الذين يتواصلون بها من جيل إلى جيل وتجعل بينهم روابط معرفية تنتج سلوكاً يتجسد بينهم" .

تكلم الفارابي عن حاجة الإنسان (الذكر والأنثى) إلى الاجتماع الإنساني بقوله: "وكل واحد من الناس مفطور على أنه محتاج في قوامة وفي أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكن أن يقوم بها كلها وحده بل يحتاج إلى قوم يقوم به كل واحد منهم شيء مما يحتاج إليه وكل واحد بهذه الحال ولهذا كثرت أشخاص الناس فحصلوا في المعمورة من الأرض فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية".

يقصد الفارابي بهذا أن الإنسان في حالة رقي قيمي متماسك مدني بطبيعته وأنه محتاج إلى أشياء كثيرة لا يستطيع توفيرها بمفرده يحتاج إلى آخرين لمساعدته لأجل توفير هذه الاحتياجات وبما أن مصطلح الإنسان والفرد تعنى الذكر والأنثى إذاً يحتاج الرجل داخل المجتمع إلى المرأة والعكس في إشباع احتياجاتهما حيث أن كلاً منهما له دور يؤديه يكّمل دور الآخر في إشباع الحاجات سواء كانت مادية أو معنوية وبالتالي يساعد هذا الدور في تنمية المجتمع وتطوره وتغيره والوصول به إلى النقلة.

وأيضاً تكلم ابن خلدون عن المجتمع الإنساني وأكد أنه ذو قيمة ضرورية للإنسان بقوله: "أن الاجتماع الإنساني ضروري ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم: أن الإنسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجاته من الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه". إذاً في رأى ابن خلدون أن الاجتماع الإنساني يؤدي إلى العمران البشري وهو ضرورة لاستمرار الحياة ولكي يستطيع الإنسان توفير وإشباع حاجاته المادية والمعنوية. أما عند أرسطو فقيمة المجتمع الإنساني تكمن في "ضرورتيه لأن الإنسان مدني بالطبع، كما قال دور كهايم عن المجتمع "المجتمع

شخصية معنوية كثيرة أنه يتحاور ليس فقط مادياً بل معنوياً".

مما سبق ينتج أن الفرد (الذكر– الأنثى) إنسان يحتاج إلى الاجتماع وتوفير جميع الحاجات اللازمة لاستمرار الحياة التي تجعله يقاوم الطبيعة، ليتفاعل مع طبيعته الاجتماعية والفرد بدون وجود اجتماع إنساني ووجود من يشاركه الحياة ويشاركه الرأي والمشورة والطريقة التي من خلالها تستطيع إشباع حاجاته يصبح فرداً عاجزاً بالتالي ينتهي لعدم قدرته على الاستمرار ومواجهة الواقع والطبيعية وكما قال أفلاطون على لسان سقراط "أن تجمع أفراد مع بعضهم البعض ومشاركتهم لبعض في إقليم واحد لإشباع الحاجات يكون ما يسمي بالدولة".

لهذا فإن الفلاسفة والمفكرون في تعريفهم لقيمة المجتمع الإنساني تطرقوا إلى أنه مهم للفرد وللإنسان ولم يحددوا معنى الفرد أو الإنسان للرجل فقط، وبما أن الفرد يحتاج إلى من يساعده في إشباع حاجاته وتوفيرها وهو عاجز بمفرده على إشباعها كلها المادية والمعنوية إذاً فللمرأة دور كبير في المساعدة والمشاركة في توفير الاحتياجات لنفسها ولغيرها، باعتبارها جزء من هذا المجتمع الإنساني و لها دور كبير في التنمية في جميع مجالاتها وسوف توضح الباحثة دور المرأة في التنمية من خلال القيم التي سوف تتطرق إليها بداية بقيمة الوطن الذي تبرز أهميته بما يحتوى عليه من قيم تربط بين أفراده ومن أواصر التملك والترابط الذي يجعل من أفراده قوة متماسكة عندما يتم استيعاب كل فرد فيه للآخر وبالعكس ، إذاً كانت العلائق في حالة عدم التوازن بين أفراده وجماعاته فإن الفردية والتشتت والضعف قد تسود مؤسساته وإداراته الاجتماعية فحب الوطن كقيمة يعتمد على درجة اعتراف المواطنين فيه بأن الحقوق ملك عام فيهم وأن الواجبات حق عليهم ويعرف على أنه "منزل الإقامة وهو المكان الذي ولد به الإنسان أو نشأ فيه وهو البيئة الروحية التي تتجه إليها عواطف الإنسان القومية" ، فالعلاقة بالوطن علاقة شعورية تعني وجود الأمن والاستقرار فيه حيث أن الابتعاد عنه يعنى فقدان الأمن وانعدام الاستقرار.

ومسؤولية الدفاع عن الوطن تقع على المرأة والرجل فهو المكان الذي يحدد هوية كل منهما ويحدد الشخصية ، باعتباره المكان الذي ولد ونشأ فيه الفرد وينتمي إليه وهذا يعتبر شرطاً أساسياً لتكوين علاقة فدائية تقوم على التضحية في سبيله ومن أجله ، نتيجة للشعور بالانتماء إلى الجذور الأولى للإنسان وهي الأجداد ، لأن هناك البعض من الأفراد لا ينتمون إلى الوطن الذي يولدون فيه، فولاء الشخص سواء كان امرأة أو رجل إلى وطن ليس وطنه لا يعنى انتماءه إليه لأنه ليس مرتبطاً به ارتباط الأجداد والآباء والأصل و هو لا يشعر بمعنى الوطنية لهذا المكان ، فالوطنية تعنى حب المرء لوطنه وهي عبارة عن "مشاعر وإحساس ترتبط بعواطف الإنسان بانتمائه إلى الطبيعة التي يعيش فيها" . وأكد المجتمع الليبي على دور المرأة في الحفاظ والدفاع عن وطنها في القانون رقم (9) لسنة 1987 م، بشأن الخدمة الوطنية والقوانين المعدلة له والقانون رقم (21) لسنة 1991 م، بشأن التعبئة وقانون رقم (10) لسنة 1992 م، بشأن الأمن والشرطة وتعديله وقرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 405 لسنة 1991 م، بشأن تقرير بعض الأحكام الخاضعة لقانون الخدمة الوطنية من غير اللائقتين صحياً من الرجال والنساء على حد سواء وذلك لإشعار المرأة بأنها لا تقل أهمية عن الرجل في تحمل مسؤولية الدفاع عن أرض الوطن وأخذ في الاعتبار خصوصية المرأة ويمكنها من القيام بدورها الطبيعي في المجتمع واستثنى المشروع ربات البيوت من أداء الخدمة الوطنية وحمل السلاح.

نلاحظ أن القوانين والتشريعات الصادرة في المجتمع الليبي تؤيد الجهود المبذولة على جميع المستويات بشأن المساواة بين المرأة والرجل والرفع من مكانتها والنهوض بها ودمجها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع وحرصاً من المجتمع على دمجها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. مما سبق فنجد علاقة المرأة بوطنها علاقة ارتباطية وشعورية علاقة حب وإخلاص تقوم على محاربة أعدائه والحفاظ على سيادته والاعتزاز به، أما بالنسبة لوجود علاقة استرخائية فقد تعود إلى عدم الاستقرار والثبات في وضع الوطن وسياسته فيشعر الفرد بعد الاستقرار بالاستقرار من قبل الفرد (امرأة – رجل)، بسبب السياسة الخارجية وما لها من تأثير.

وفي مجال العلائق الاجتماعية تكمن قيمة الأسرة في أنها أساس الفرد ومنشؤه وتكون الأسرة السكن الذي تأوي إليه الطفولة، وأكد الإسلام على ضرورة البناء الأسرى السليم المبني على الرحمة والمودة، قال تعالى: في سورة الروم ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾. جعل الإسلام الأسرة السكن الذي يأوي إليه الفرد وينشأ فيه ويتعلم فيه القيم والإخلاص والمبادئ وحدد الحقوق والواجبات لكل فرد فيها فهي "جماعة أو وحدة اجتماعية تتسم بالسكن المشترك والتعاون الاقتصادي ووظيفة الإنجاب"، وقال عنها ماكفير "الأسرة جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب أطفال ورعايتهم".

وهذا يتكلم عن الأسرة بأنها قائمة أساساً على علاقة بين الزوج والزوجة أولاً ثم نتيجة للانسجام والارتباط والعلاقة نتج عنها ولادة أطفال، لأن هناك العديد من العلاقات التي تكون بين رجل وامرأة ويحدث فيها إنجاب دون وجود علاقة أسرية أو زواج.

فهي مهمة للفرد تساعده على كسب قيمه وعاداته ومبادئه وتبرز شخصيته وعندما يلغي المجتمع الإنساني نظام الأسرة يتحول المجتمع إلى أفراد لا رابطة اجتماعية لهم ولا هوية، أعطى تقرير الأمم المتحدة عام 1985م الأفضلية للمرأة التي تكرس وقتها للأسرة والشؤون المنزلية متضمن بالتالي استمرار الأجيال ورعاية القيم وبث المعرفة والخبرة من جيل لآخر.

وفي المجتمع الليبي للمرأة دور كبير في التنمية الاجتماعية من خلال قيمة الأسرة حيث أنها أكثر التصاقا بالبيت وأكثر قرباً من الأطفال وأكثر اهتماماً وتآلفاً معه من الرجل وتقوم بعملية مهمة وهي نشأت الأطفال وتوجيههم في أولى مراحل حياتهم و في إكسابهم قيم وعادات وتقاليد مجتمعهم وأصبحت تؤدي دورها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق الإمكانيات المتاحة لها وقد أحرزت في العقود الأخيرة تقدمات ملحوظة في مجالات الحياة وذلك بفضل تحسن ظروف المعيشة وانتشار التعليم والمشاركة مع الرجل في العمل وفي مختلف المؤسسات خارج المنزل فقد أعطى المجتمع أهمية وقيمة لدور المرأة في التنمية الاجتماعية من خلال نشأة الأطفال النشأة السلمية وفق العادات والتقاليد والقيم النبيلة للمجتمع فالمرأة في المجتمع الليبي تمثل في قوانين الإرث التي كانت تعتبر الأم أساس الأسرة كلها ويتم توزيع الإرث طبقاً لدرجة القرابة مما يدل على المكانة الهامة التي كانت تحتلها المرأة الليبية. وفي عصر قرطاجة (418 – 146 ق.م) كان يوكل إليها أمور البيت والأسرة معاً وكان لهذا تأثير واضح في بيئة البيت وشؤون الأسرة معاً وفي عصر الاستعمار الروماني كانت المرأة الليبية في مدن الجرمنت والمستوطنات القبلية الثانية داخل الصحراء تقوم بدورها المنزلي خير قيام فيما يتعلق بتوفير حاجات الأسرة من الطعام والكساء وتعليم الأطفال.

وعليه فإن دور المرأة أساسي في التكوين الاجتماعي للأسرة في المجتمعات البشرية فهي النواة الأولى ولها تأثير على الفرد في صقل أفكاره وتكوين شخصيته وتؤثر فيه أو عليه في طباعه وسلوكياته وتصرفاته فالمرأة دورها يكمن في حالة أخذ الطريقة الصحيحة للتربية السلمية لأبنائها لجعل من الأسرة إيجابية وذلك من خلال زرع القيم والمبادئ الأخلاقية والعادات السليمة وزع الثقة والحب والتفهم وفي حالة العكس تؤدي إلى ضعف الأسرة في القيم والترابط والتماسك، وبالتالي تؤثر على المجتمع بالسلب وتؤدي به إلى ضعف في القيم، وبما أن الأسرة كقيمة اجتماعية تعنى المحافظة على العلاقة الاجتماعية الفاضلة والمحترمة بين الرجل والمرأة وإظهارها بصورة لائقة في المجتمع لأنه عملية تتعلق بالإنسان.

ثانياً: - المرأة ومجال العلائق القيمية للتنمية الإنتاجية:

الاقتصاد قيمة مادية ذات سمة نفعية وهي حاجة للإنسان، ويتم توزيع هذه القيمة بين الأفراد وفقاً لحقوقهم وواجباتهم، وبذلك يتحقق وجود مجتمع متزن خالٍ من المشاكل والصراع والتضارب، وعكس ذلك إذا كان المجتمع في حالة فوضى وغير منظم يكون مجتمعاً استهلاكياً، وعلاقة الفرد فيه ذات قيمة إشباعيه مباشرة مثل الأكل والشرب، أي إنَّه مجتمع يعتمد على من ينتج وفقاً لقدراته وإمكاناته ويكون معتمداً على اغيره، فالاقتصاد باعتباره قيمة فإنه يسعى إلى تحقيق مجتمع أفضل ينتج، ويستفيد

من خدماته ويكون الفرد فيه حراً سعيداً بحيث يمتلك حاجاته بنفسه أي لا مكان للأجير فيه، ويكون الإنتاج مشاركة بين الأفراد ويكون فيه الاقتصاد خادماً للإنسان ، لأن ما ينتج من سلع وخدمات يهدف إلى تأمين الرفاهية للأفراد وسعادتهم، وإذ استعمل في غير ذلك فإنه قد يسئ للقيم الإنسانية وقد ينتشر الفساد بين الأفراد أو في المؤسسات.

إن لكل دولة نظامها الخاص بها وسياستها في تنظيم اقتصادها وفق مواردها وحسب احتياجاتها ومتطلباتها، ووفق قدراتها وإمكاناتها المتوفرة والمتاحة التي تساعدها على العطاء والإنتاج، فالاقتصاد هو "النظام الذي تتبعه دولة ما، والمقصود به الطريق الذي تتبعه أي مؤسسة أو شركة أو إدارة لتسيير أمورها بطريقة منظمة" ، وعرّفه الطبولي بأنه "دراسة كيفية تخصيص الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات البديلة لإنتاج سلع مختلفة لإشباع الرغبات المتعددة، وهذا يعني وضع دراسة شاملة دقيقة للاستفادة من أي مورد بحيث يؤدي إلى إشباع الحاجات والاكتفاء الذاتي" .

وعليه فعلاقة الإنسان بالاقتصاد هي علاقة تخطيط ودراسة وتحليل وتنمية، علاقة تساعد المجتمع والفرد على توفير المطالب الأساسية والرفع من حالة المجتمع وذلك بخدمة جميع أفراده وتوفير احتياجاتهم، وليست علاقة تفرقة وعدم مساواة في توزيع الإنتاج والفوائد أو خدمة طبقة معينة أو فئة فقط، كما أن علاقة الفرد بالاقتصاد يجب ألا تكون استهلاكية إسرافيه وتبذيرية، لأنها تقود اقتصاد المجتمع إلى الاتجاه السلبي ومن ثم الإفلاس وعدم قدرة المجتمع على توفير الأساسيات، وتعجز الإدارات عن الاستمرار في العطاء والإنتاج والتقدم وبهذا يصبح المجتمع فقيراً، والفقر يؤثر على أفراد المجتمع في المجالات الصحية والتعليمية والثقافية. ويجب أن تكون علاقة الفرد بمجتمعه علاقة إنتاجية اقتصادية بمعنى الكلمة، عدم التبذير وتقديم الأولويات على الثانويات.

فقيمة العمل إحدى العلائق الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات، فالحاجات متجددة ومتطورة وفقاً لتطور القيم وتبدلها، ولذا تبرز قيمة العمل من خلال الإنتاج الذي في أساسه حاصل جهد العامل الذي يبذل في سبيل الحصول على ما يشبع الحاجة.

فالعمل أساسه الحاجة، ولكي يشبع الإنسان حاجاته عليه بالعمل، وتؤثر البيئة المحيطة بالفرد في طبيعة العمل، ولأن الإنسان كائن عاقل فقد استطاع أن يصنع الأدوات التي يستخدمها في حياته، لذلك فالعمل هو نتاج تفاعل بين ما في الطبيعة من موارد وبين إمكانات عقل الإنسان الذي يفكر في كيفية الاستفادة من هذه الموارد غير المستغلة لإشباع حاجاته.

نظر ماركس إلى العمل بأنه "هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان إذ أن الإنسان هو الذي يسخر العمل حسب احتياجاته ووفق رغباته" . ويقصد بالعمل الفعل المهني أو الصناعي ويطلق على فعل يقوم به الفرد نفسه دون تأثير خارجي، ويطلق أيضاً على التأثير الذي يحدثه الفرد في غيره، وهذا ينسجم مع تعريف جميل للعمل بأنه "الفعل والمهنة والصفو".

إذاً العمل هو الدور والفعل والوظيفة التي يقوم بها الإنسان نتيجة لوجوده في الطبيعة المحيطة به، ويستطيع من خلالها إشباع احتياجاته المادية والمعنوية، وعن طريق العمل يستطيع الإنسان بالإضافة إلى إشباع حاجاته، المتمحورة في شعوره بالحرية تحقيق ذاته وهويته وخصوصيته واستقلاليته بالعمل، ويعمل لكي يكون حراً لا يتحكم أحد آخر في حاجته. إذاً لا بد من العمل والجهد والسعي لإشباع حاجاته، يقول الله تعالى ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾، إذاً العمل بالنسبة للإنسان هو أساس لإشباع حاجاته المادية والمعنوية.

ارتبطت الدعوة التي اهتمت لقضية المرأة ودورها في التنمية بأن للمرأة دور كبير قوبل باهتمام متميز لإسهامها في إنجاز خطط التنمية وشهدت العقود الأخيرة من هذا القرن كثير اهتماما متزايدا من الدول العربية ومؤسسات العمل بأوضاع المرأة فعلى صعيد جامعة الدول العربية أسست إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة وأصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية خاصة بشأنها هي الاتفاقية العربية رقم 5 لسنة 1979 م، وقد عمدت معظم الدول العربية إلى تشجيع إقامة اتحادات نسائية وجمعيات تعنى وتهتم بشؤون المرأة ويستمد هذا الاهتمام في المجتمعات العربية من خلال تشجيعها دخول ميادين العمل من بكونه حق طبيعي وواجب

مقدم وهو يمثل توسع في زيادة الإنتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة و مساهمة المرأة في التنمية من خلال العمل تحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية وأيضاً هو مؤشر ايجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج والتنمية ويحقق إشباعاتها من خلال المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي ، فظهرت العديد من القرارات والقوانين التي تؤكد على أن للمرأة حقوق كما للذكر بالتساوي في الأجر والأعمال وفي الاستفادة من عائد العمل وهو ممارسة النشاط الاقتصادي والحصول على القروض وحق إدارة الأعمال والمتملكات المنقولة منها والثابتة وحق تولى الوظائف العامة مع التأكيد على عدم إغفال كون المرأة إنسان ضعيف جسمانيا وعدم تشغيلها في الأعمال التي تتسم بالقوة والقسوة .

وظهرت العديد من القوانين التي تعطي للمرأة حقها في العمل وإلزام جهات العمل التي تعمل بها عدد 50 امرأة فأكثر بتوفير أماكن لائقة بمقر العمل للحضانة وحق الأمهات بالتمتع بفترة من الوقت إثناء الدوام الرسمي لرضاعة أطفالهم أيضاً تتمتع بقانون التقاعد خلال سن مبكرة عن السن المحدد للرجل من هذا القوانين قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 والقانون رقم 258 لسنة 1989م، بشأن حق المرأة في تولي الوظائف القضائية والذي ينص في مادته الأولى أنه "يحق للمرأة تولي وظائف القضاء وإدارة القضايا بذات الشروط المقررة بالنسبة للرجل" ، حيث أجيز هذا القانون للمرأة ان تتولى وظيفة القاضية والنيابة العامة وتولي الأماكن والوظائف القيادية والإدارية العليا في مؤسسات العمل بالمجتمع .

ونتيجة لهذه القوانين والحقوق التي أعطاها المجتمع الليبي للمرأة شاركت وأصبح لها دور فعّال في التنمية وذلك من خلال فتح مجال القضاء أمامهن بعد أن كان محتكراً على الرجال وعينت أول قاضية في سنة 1991م ويقدر عدد القاضيات حاليا بحوالي 50 قاضية ، كما أن المرأة حرة في العمل بوصفها محامية ومدعية عامة وإدارية قانونية وتمثيلها في المهن القانونية يتزايد ونتيجة للتغير الذي حدث في وضع المرأة الليبية منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين بفضل التعلم والعلم ساهمت المرأة في تحسين التنمية الاقتصادية وأصبح لها دور فعّال فيها وذلك من خلال إتاحة الفرصة لها في الإنتاج وتراجعت سلطة بعض العادات والتقاليد التي كانت تقيدها وأخذت النظرة السلبية التي كانت سائدة في المجتمع خلال تلك الفترة التي سبقت بداية النصف الثاني من القرن العشرين بالنسبة لخروجها إلى العمل في التغير وساهمت بالتالي المرأة في التنمية الاقتصادية من خلال عملها ومن خلال الدخل الذي تتحصل عليه مقابل ما تقوم به من أعمال، فالمرأة لا تستفيد من الدخل استفادة مباشرة، حيث يتصرف فيه الأب والزوج باعتبارها تساهم وتشارك في تحمل أعباء المسؤولية وكان للمرأة دور كبير في التنمية الاقتصادية من خلال قيامها بالعمل في الغزل والنسيج والصوف وطحن الحبوب وإعداد الطعام وتربية الدواجن ومشاركة الرجل في بعض الأعمال الزراعية" .

يقول تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾.

فالعمل هو وسيلة للكسب ومن الآية الكريمة يمكننا التأكيد على حق المرأة في العمل مثلها مثل الرجل ولقد كان النساء في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام يخرجن لقضاء حوائجهن، فالإسلام أعطى لعمل المرأة قيمة حيث كفل لها أن تعمل حفاظاً على شرفها بدلاً من التردي إلى هاوية الرذيلة ، كما يكفل لها أن تعمل بدلاً من أن تفقد كرامتها وتضطر إلى التسول أو تعتبر عبئاً على غيرها، ويلاحظ ابتداء من مطلع العقد السابع من القرن الماضي في معظم أنحاء العالم تكاثر عدد الأصوات الداعية إلى الحاجة لعمل المرأة خارج المنزل وإشراكها في عملية التنمية كان ذلك استجابة لحركة عالمية اكتسبت دفعاً قوياً بإعلان الأمم المتحدة سنة 1975 م، السنة العالمية للمرأة تم تحولت السنة إلى عقد كامل يهدف إلى تحقيق المساواة للمرأة والتنمية والسلام العالمي مع طول 1985 م، وجدد التعزيز الذي أعدته الأمم المتحدة عام 1985 م، العراقيل التي مازالت تعوق تقدم المرأة، كما توجد العديد من الإحصاءات التي تدل على أن نسبة العاملات خارج المنازل في البلاد العربية تزال محدودة مقارنة نسبة

النساء العاملات في البلدان الصناعية، حيث وصلت في البلدان الصناعية إلى 50% من القوي العاملة ففي الوقت الذي يرتفع فيه نسبة مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل في البلدان الصناعية يقل حجم عملها داخله وبينما تتحقق نسبة مشاركة المرأة العربية في العمل خارج المنزل يزداد حجم عملها داخله بل أنه في كثير من الحالات تتحمل المرأة العربية أعباء المشاركة في الأعمال الزراعية والرعوية بالإضافة إلى أعباء المنزل ، وفي المجتمع الليبي كان للمرأة دور واضح في هذا المجال وهو العمل حيث كانت تقوم بالصناعات التقليدية واليدوية والنسيج وتساعد زوجها وأسرتها في أعمال الزراعة والرعي وتم تقدير عدد النساء العاملات في هذا القطاع بحوالي 30000 عاملة ، كما كان لها دور كبير في المجتمع حيث كانت تساعد الأسرة في التخفيف من الأعباء المالية بدورها كموظفة ومنتجة.

ثالثاً: - المرأة ومجال العلائق القيمية للتنمية السياسية.

تعرف السياسة بأنها "مصدر ساس وهي تنظيم أمور الدولة وتدبير شؤونها، وقد تكون شرعية أو مدنية" ، أي يقصد بها كل عمل مبني على تخطيط سابق، وتكون السياسة شرعية عندما تكون مستمدة من الدين الإسلامي، أما غير ذلك فهي مأخوذة من الحكمة و العملية السياسية تدخل في جميع المجالات حيث يمكن القول سياسة التعلم والتنمية الاجتماعية، والسياسة مأخوذة من ساس أي أمر ونهى" ، وفي العادة السياسة تختص بالمدينة والدولة والسلطان، وتشير السياسة إلى المجتمع المنظم المبني على أسس وقواعد عكس المجتمع الطبيعي. وتعرف بأنها "فن الممكن بالتقابل مع ما يجب، لذلك يؤخذ الواقع في الاعتبار الأول"، وتعني السياسة ممارسة السيادة أي فن الممكن مقابل ما يجب، لتكون السياسة أسلوباً في الغالب يستخدمه المسؤول أو السلطان لكي يستطيع تسيير أمور الدولة أو الولاية. وهي محاولة لتوحيد الآراء ووجهات النظر والأفكار لكي يسير المجتمع أو الدولة أمورها بطريقة صحيحة ومنظمة، ويفترض أن تكون علاقة الإنسان بالسياسة داخل المجتمع علاقة ديمقراطية مباشرة، أي للفرد حقوق وعليه واجبات وله الحق في اتخاذ قرارات تخصه في التعبير عن رأيه كما له الحق في اتخاذ واختيار ما يناسبه في جميع المجالات المهنية والتعليمية دون فرض من الغير أو تأثير الغير عليه، لهذا فإن الديمقراطية المباشرة التي تشير إلى أن كل فرد له فرص.

وبما أن المرأة هي جزء من المجتمع بالتالي فإن قضاياها لا تنفصل عن قضايا المجتمع إن الأديان السماوية والدساتير قد حققت لها مكانتها وحقوقها و يمكّن للمرأة المشاركة الفعالة في المجالات الإنتاجية بحيث لا يتعارض مع دورها الرئيسي الذي يتمثل في رعاية أسرتها وتنشئة أبنائها وبما أن المرأة هي نصف المجتمع ومساوية للرجل في الحقوق والواجبات وتحمل المسؤوليات إذاً تصبح مشاركتها في الحياة السياسة ضروري وغاية في نفس الوقت فجاءت العديد من الأسئلة حول المرأة ودورها في التنمية السياسة داخل المجتمع هل لها دور تقوم به وما هو التأثير على التنمية السياسية إن وجد ؟ فالمرأة كفرد داخل المجتمع لها دورها السياسي تقوم به على مستويات مختلفة أولاً من خلال التنشئة السياسة ، فالأم هي التي تقوم بتشكيل الإدراك السياسي للطفل وتقوم بتلقين القيم والعادات والأفكار والثقافة الخاصة بمجتمعها التي تعيش فيه، بالتالي تؤثر على سلوك الطفل السياسي من خلال هذه الأفكار والقيم والمعتقدات، وبالرغم من أن المرأة تتقلد العديد من المناصب السياسية وأصبح لها دور بارز في التنمية السياسية والمؤسسات إلا أن هناك العديد من العراقيل والعوائق التي تقف دون تقدمها في هذا المجال، وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الأمية وخاصة في مناطق الأرياف وبسبب التقاليد والأفكار والعادات القديمة التي تشجع على عدم قيام المرأة بالعمل نتيجة للخوف المستمر عليها.

ونجد دور المرأة واضحاً في التنمية السياسية في المجتمع الليبي فكان لها دور في العمل السياسي والتنمية السياسة، حيث تمكنت المرأة الليبية من تولي العديد من المناصب القيادية في كثير من المجالات كوزيرة وسفيرة وعميدة كلية وفي 1920 كان للمرأة الحق في التصويت والمشاركة في الحياة السياسية وأعطي لها الحق في التصرف في ممتلكاتها بشكل مستقل عن زوجها ولكن كانت بشكل محدود وذلك نتيجة لثقافة المجتمع آنذاك وعاداته وتقاليده حيث كانت تمارس هذه الحقوق في ذلك الوقت العدد القليل

من النساء قبل ثورة 1969م ، بعد ذلك شجعت الحكومة المرأة على ضرورة المشاركة السياسية في المؤتمرات والمؤسسات السياسية الوطنية وكانت في عام 1987م أمرأه واحدة قد تقدمت بقدر الحكومة الوطني ، ومع ذلك كانت مشاركة المرأة موجودة حيث شغلت منصب أمين مساعد للمعلومات والثقافة ، وشغلت فاطمة عبد الحافظ مختار منصب وزير التربية والتعليم من 1989-1994م أمين اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي سابقاً) وشغلت سلمى أحمد راشد منصب مساعد وزير المرأة سنة 1992م – 1994م(الأمين المساعد لأمانة شؤون المرأة) ، تم شغلت سلمى راشد منصب وزير شؤون المرأة 1994م -1995م (أمين شؤون المرأة سابقا)، وسفيرة لجامعة الدول العربية سنة 1996م وترشحت أخريات لمنصب أمين اللجنة في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام شؤون المرأة سابقا(وزيرة المرأة) 1995-1998 ثريا رمضان ونورهان رمضان في سنة 1998 وفي سنة 2000 كانت سالمة عبدالجبار كما شغلت وزيرة للشؤون الاجتماعية (أمينة الشؤون الاجتماعية في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام سابقاً) ، وأيضا فوزية شلابي كلفت بمنصب وزيرة للإعلام والثقافة سنة 1995م-2000م (أمينة للأعلام والثقافة والتعبئة الجماهيرية سابقاً) وكلفت الدكتورة هدى بن عامر بمنصب أمين شؤون اللجان الشعبية سابقا في عام 2009م وفي ذات السنة كلفت الدكتورة سالمة عبدالجبار بصفتها أمين شؤون المرأة سابقا (وزيرة للمرأة) .

"وكانت النساء أيضا قادرة على تشكيل جمعيات خاصة بهن، أولها يعود تاريخها إلى 1955 في بنغازي. في عام 1970 اندمجت العديد من المنظمات النسوية في الاتحاد العام النسائي، الذي أصبح في عام 1977 اتحاد المرأة الليبية. بموجب الفقرة 5 من الإعلان الدستوري من 11 ديسمبر 1969، كان قد تم منح المرأة مكانة متساوية في ظل القانون مع الرجال. وفي وقت لاحق، كانت الحركة النسائية النشطة في مجالات مثل تعليم الكبار والنظافة".

هذا بالإضافة إلى التنظيمات النسائية التي وصلت إلى 32 منظمة نسائية عام (1993 م)، وفي السابق كان لها دور كبير في هذا المجال من خلال مشاركتها في الحروب فقد شاركت أخاها الرجل في مقاومة الغزو الإيطالي ويذكر المؤرخ البريطاني (كلور)، أن المرأة الليبية قامت بدور كبير في الحرب في مواجهة الإيطاليين وقد علق على ما قامت به إحدى المجاهدات الليبيات في أحدى المعارك بقوله "أن أي إنسان منصف لا يستطيع أن يلوم الضابط الإيطالي على قتل هذه المرأة، وذلك لأن كثيراً من النساء الليبيات قد اشتركن فعلاً في القتال مما يجعلنا نعتبرهن محاربات وليس سيدات" ، وقد تحصّلن على 16.5% من مقاعد المؤتمر الوطني العام ولكن بالرغم من مناصرتهن للحصول على نسبة 30% للتمثيل في لجنة صياغة الدستور إلا أنهن نلن 10% فقط (أي ستة عضوات من النساء من أصل 60 عضواً) ، و مثلت انتخابات 2012 زيادة كبيرة في مشاركة المرأة السياسية، إذ سجلت أكثر من 600 سيدة أنفسهن كمرشحات. تم انتخاب 33 سيدة في المؤتمر العام البالغ عدد أعضائه 200 عضو.

مما سبق ذكره يمكن القول بأنه من خلال ممارسة المرأة دورها بالشكل الصحيح في جميع ما يخصها سواء في التعبير عن رأيها وإشباع حاجاتها تشعر بنوع من الحافز والدافع الذي يؤدي بها إلى القيام بعملها على أكمل وجه ويؤدي بها إلى الوصول إلى مركز اجتماعي مقابل الجهد التي تقوم به والعطاء الوظيفي، وبالتالي تشعر باستقلاليتها وذاتيتها وإنسانيتها وأنها غير تابعة أو خاضعة لأحد ، مما يجعل لها دور فعّال وواضح في التنمية السياسية للمجتمع فدورها في المجتمع الليبي في المجال السياسي واضح من خلال ممارستها السلطة و مساوٍ لدور الرجل، حيث تمارس بشكل مباشر وفعلي وليس مجرد المشاركة السياسة، فالممارسة أوسع حقوقها وأكد ذلك على الديمقراطية الحقيقة ويمكن توضيح هذه الممارسة من خلال حضورها لجلسات البرلمان والدور الذي يقوم به من خلال حضورها و إبداء رأيها بكل حرية في جميع المسائل المطروحة للنقاش وقبول أو رفض كل ما تراه من تعديلات مناسبة بشأن القرارات المتخذة .

رابعاً: - المرأة ومجالات العلائق القيمية للتنمية الثقافية.

الثقافة هي الوعاء المعرفي، وتعتبر من الأشياء الرئيسية الموجودة في كل مجتمع تعبر عنه وعن شعبه. وهي الدرجة العالية من العلم والتطور والتقدم الذي يصل إليه أي مجتمع فتعبر عنه وتحدده، فهي تعني "تنمية بعض الملكات العقلية أو تسوية بعض الوظائف البدنية ومنها تثقيف العقل والبدن"، فالثقافة بصفة عامة تطلق على كل من هو متعلم من ذوق وحكم صحيح حس نقدي وذوق في التعامل والسلوك، ولهذا ليس كل من هو متعلم مثقف ولكن قد يكون المثقف متعلماً.

فالثقافة ما هي إلا درجة التقدم التي بلغها الفرد والمجتمع من المعارف وأنماط السلوك الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدم المستمر في التنظيم الاجتماعي الذي يدل عليه نمو المعارف والتطور في الأعراف والتقاليد إلى الأحسن، وترك العادات والتقاليد السالبة والخاطئة من حياة المجتمع وتنظيماته السياسية والاقتصادية.

فعلاقة الإنسان بها علاقة تحضر في التصرفات وألوان السلوك والأقوال، أي يكون قادراً على التحليل والتفسير لكل ما يقرؤه ويشاهده ومن ثم يستطيع أن يستنتج مما شاهده استنتاجاً صحيحاً موضوعياً، كذلك علاقته بالثقافة علاقة تهذيب النفس وجعلها خالية من السلبيات والعقد والنقص والشوائب ، بالإضافة إلى العلم والتعلم والمطالعة والدراسة المستمرة فهذه تجعل من الفرد مثقفاً، ومن الأشياء التي تجعل من الشخص إنساناً مثقفاً ابتعاده عن الغرور باعتقاده أنه يفهم ويستوعب كل ما يدور حوله من مواضيع، وبالنسبة لدور المرأة في التنمية الثقافية يمكن القول بأن بدايتها كانت في عام 1959م حيث تأسست أول جمعية للنهضة النسائية تمثل فترة الانطلاق الحقيقية لمشاركة المرأة في مجالات الإبداع و الأدب والثقافة والصحافة من قبل العديد من القياديات النسائية آنذاك، كما بدأ وجودها واضحاً في مجالات القصة والشعر والمقالة الأدبية والمسرح والفناء والفنون الشعبية وبدا واضحاً وبشكل ملحوظ إقبال المرأة للانضمام للعمل في القنوات الإعلامية من صحافة وإذاعة ووكالة الأنباء وأعمال الطباعة والنشر وزاد اهتمامها ومشاركتها في الثمانيات في كافة مجالات الإعلام والإبداع الثقافي، وشهدت هذه المجالات إقبالاً ملحوظاً يعتبر إيجابياً مقارنة بالسنوات السابقة وأصبح لها دور وأهمية في بناء المجتمع وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من المستهدفات المنظمة للسياسة الإعلامية والثقافية فنجد نسبة مشاركة المرأة ودورها يشكل نسبة 25.9% في مجال الطباعة لمختلف فنونها وتحظى المرأة العاملة في هذا القطاع بمزايا شخصية من مكافآت وسلف شخصية وعمل إضافي وفرص التدريب والتأهيل وتشير الإحصائيات إلى أن التدريبات التي تحصلت عليها قد بلغت سنة 1990م – 1994 م بنسبة 30% وكان لها دور في العمل بوكالة الأنباء الليبية بمختلف تخصصات الوكالة مقال التحري والترجمة والإبرام والإدارة والعلاقات العامة وبشكل إسهاماً بنسبة 10% من مجموع العاملين بالوكالة.

أما في مجال الصحافة المكتوبة فهو يعد من المجالات الإعلامية والثقافية التي يبرز فيها إسهام المرأة بشكل ملحوظ يبلغ النسبة المئوية لمشاركة المرأة في الأعمال الصحفية 28% عام 1987م( )، إذ أضحى دور المرأة واضحاً بالنسبة للقيام بالأعمال ومشاركتها للرجل في المجال الثقافي والتنمية الثقافية من خلال الإعلان والإعلام والطباعة والفكر والشعر وأثبتت وجودها في هذا الجانب مما يؤثر على تنمية المجتمعة الثقافية بالإيجاب، وينبغي على المرأة أن تزيد من المشاركة الثقافية لتنمية المجتمع وإبراز دورها المساوئ للرجل وذلك من خلال العلم أيضاً ونستطيع القول بأنه من العوامل المساعدة على أن تكون المرأة مثقفة هو العلم والتعلم، فالعلم هو الذي ينمي قدرات الإنسان العقلية . ونتيجة للدراسة والاطلاع يستطيع الفرد التحليل والتفسير والتفكير فهو معنى يرادف المعرفة ويطلق على مجموع المعارف التي تتميز بالوحدة والتعميم ولا تستند إلى فروق ذاتية أو الأذواق الشخصية فنجده، عند أرسطو يأتي بمعنى الإدراك الكلي في قولة "العلم إدراك كلي أي إدراك الماهية التي هي كلية بالقوة وتصير كلية العقل متى التفت العقل إلى خبراتها الحقيقية والممكنة، وأيضاً يطلق على التعقل أو على حصول الشيء في الذهن أو إدراك المسائل أو حقائق الأشياء وعللها، وبما أنه مرادف للمعرفة فإنه يتميز عنها

بكونه مجموعة المعارف التي تتصف بالوحدة والتعميم .

إذاً العلم هو تلك المعارف المبنية على قواعد وقوانين يمكن قيامها والتحقق من صدقها أو كذبها عن طريق النتائج. الإنسان يستطيع من خلال القيم العلمية أن يكوُن حضارة تساعده على التقدم الأفضل فيميز بين ما هو الصح والخطأ، الضار النافع وبما يتناسب مع احتياجات المجتمع وأن العلاقة بالعلم علاقة حضارية من أجل التقدم إلى الأفضل دون أن توظف لأغراض سلبية يتعارض مع قيم المجتمع العربي والدين الإسلامي مثل عمليات القضاء على النوع أو الجنس البشري، أو عن طريق الاستنساخ البشري. ويعتبر التعلم من بين أهم العوامل أو المتغيرات التي تقود إلى تنمية بشرية فاعلة والتعلم خاصة يسهل الحديث عنها على اعتبار أن الأرقام الدالة على تطوره متوفرة في الكثير من بلدان العالم لسلسة زمنية طويلة بالمقارنة مع حالة خصائص أخرى إلا أن للتعليم مستويات وأنواع والتعلم كم وكيف واستثمار وتحسين للخبرات ورفع الكفاءات.

في سنة 1814م افتتحت في مدينة طرابلس أول مدرسة أهلية لتعليم البنات وكان يدعمها القادرون ماديا من المتعلمين وكان يقوم بالعملية التعليمية مجموعة من المتعلمين واللذين يجيدون اللغة العربية والتركية، وكان دور المرأة بارز منذ ذلك الوقت في العملية التعليمية حيث كانت ربات البيوت المتطوعات وتسمى في ذلك الوقت (بالعريفة) بتعليم البنات القراءة والكتابة وأصول الطهي والحياكة، في عام 1921م أعطيت فرصة للإناث بالالتحاق بمراكز التعليم غير أن هذا التحسن لم يؤثر كثيرا على نسبة الأمية وفي عام 1951م فترة انتهاء الانتداب وحصول ليبيا على استقلالها صدر قانون التعليم الإلزامي للذكور والإناث على حد سواء .

فتح مجال التعلم أمام المرأة آفاقاً واسعة بحيث يسر أمر خروجها من حدود المنزل ، لأن مؤسسات التعليمية مؤسسات بعيدة عن المنزل ولا بد من الخروج لحضور الدروس وفي بداية انتشار التعلم تم الفصل بين الذكور و الإناث في المكان وأصبح الأمر لا يجوز مناقشته لذلك كان لا بد من وجود مدرسات في مدارس البنات وعليه فقد تمت الاستعانة في بداية انتشار التعليم بمدرسات يلقين تعلماً محدوداً وأطلق على هذا النوع من المدرسين والمدرسات (المعلم المؤقت)، وفي وقت لاحق ظهر التعليم المختلط ثم ظهر ما يعرف بتأنيث التعليم حيث تولت الإناث مهمة التعليم في مرحلة التعليم الأساسي، فالتعليم أتاح للمرأة فرص مغادرة المنزل وحدود الحي والقرية ومكنها من الحصول على فرص العمل وساعدها في مساهمة في التنمية الاقتصادية ولا شك أن مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبح واضحاً إلا أنه ليس كافياً إذاً علمنا أن مساهمتها تنحصر في مجال التعليم والصحة ويعتبر العمل ضمن المجالات التي تسهم في تطوير إمكانات المرأة وتحسين أوضاعها وأحد العوامل المؤثرة في عملية التنمية .

أعطى الدين الإسلامي للمرأة حقوقاً كثيرة بعد أن كانت مهضومة في الجاهلية وسوى بينها وبين الرجل في الثواب والعقاب وأعطى لها حقها في التعليم والثقافة وأباح لها أن تتعلم العلم والآداب بل يجب عليها أيضاً معرفة ما يتصل بأمور دينها لتقف على معرفة الأحكام ولتحسين القيام بالعبادات وسائر الوظائف في الحياة ويقول الحديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم)، أي الذكر والأنثى ولم يفرّط الدين الإسلامي في حق المرأة في التعلم ورغب الإسلام في تعليمها وحث عليه ووضح ما له من أثر موجب وهام وأن العلم من الحقوق الأساسية التي لا غنى للحياة عنها وقد طبق رسول الله عليه الصلاة والسلام مبدأ تعليم المرأة وتثقيفها بما كان يقوم به مع المسلمات فيخصص يوم ليجلس فيه معهن لتعليم أمهات المؤمنين ويرى' بعض المؤرخين أن فترات ازدهار المجتمع الإسلامي كانت دوماً تشهد ازدهار تعليم المرأة .

وأعطى المجتمع الليبي المرأة حقها في التعليم وفي أن يكون لها دور هام في تنمية المجتمع وساعد ذلك مجموعة من العوامل الممثلة في تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع وخاصة بعد أن المرحلة النفطية نتيجة للحاجة المتزايد للقوة البشرية العاملة في كل مجالات العمل بفضل البدء في تنفيذ برامج التنمية والنقص الفعلي للأيدي العاملة الفنية المدربة.

وأصبح التعليم للجميع مبدأ اعترف به المجتمع، لذلك وضع كل مجتمع إستراتيجية لمحو أمية أبنائه وتوفير التعليم لمختلف المجالات والمراحل وساعد على فرض تعليم المرأة غياب قيم ثقافية تعارض تعليمها وكذلك غياب الظروف الحياتية التي قد تقف عائق أمام تعليمها والمتتبع لمراحل تعليم الإناث في المجتمع الليبي يلاحظ أنه كان يقتصر في السابق على الذكور. فقط ، لأسباب سبق ذكرها نتيجة للعادات والتقاليد وفي عام 1943م – 1944م، كان عدد الإناث اللاتي أقبلن على التسجيل في المدارس 344 فقط من أصل 6700 وبعد خمس سنوات تضاعف العدد أربع مرات بالنسبة لإجمالي الطلبة فكان عدد الطالبات (2942)، وارتفعت في العام 1950م – 1951م، نسبتهن إلى 11% تم ارتفعت بعد خمس سنوات إلى 16% وتوالى إلى بعد ذلك التحاق الإناث في مختلف مجالات التعليم ووصلت نسبتهن في منتصف العقد السابع من القرن العشرين إلى 43% ثم وصلت في مطلع الألفية الثالثة إلى 50% ومنحت أول جامعة ليبية في العام الدراسي 1955م – 1956م، حيث أصدر أول قانون يشرّع الانتشار للتعلم الجامعي محلياً في 15-2-1955م، حيث بدأ التعليم الجامعي بعدد 30 طالباً من الذكور تم التحقق الإناث بالتعليم الجامعي من الدفعة الرابعة وبلغت نسبتهن في العام الدراسي 1960م -1961م، حوالي 3% وبعد خمس سنوات وصلت إلى 9% وفي مطلع العقد السابع وصلت إلى 11% وفي العقد الثامن من القرن الماضي وصلت إلى 28% وإلى 42% في مطلع القرن التاسع، ووصلت في الألفية الثالثة إلى 50% وتختلف نسبة التحاق الإناث في داخل مناطق ليبيا من منطقة إلى أخرى.

وكانت نسبة الأمية بين النساء أعلى من الرجال وانخفضت بشكل ملحوظ منذ عقد السبعينات ففي عام 1973م كانت معدلات الأمية بين الإناث 72.7% وانخفضت إلى 57.6% في عقد الثمانينات، ثم انخفضت إلى 39.8% في عقد التسعينات، وفي سنة 2006 قلت نسبة الأمية إلى 27.2% وفي 2010م ووفق إحصائية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى 21.4%.

وفي مرحلة التعليم الأساسي زادت نسبة تعليم الإناث من سنة 1973-1984م من 32.8% إلى 46.5% وزاد من فترة 1884-1955م من 46.5% إلى 49% وفي الفترة من 1995-2006م كانت نسبة التعليم للإناث 48.7%، وانخفضت نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي لعام 2009 -2010 للذكور والإناث.

وفي مرحلة التعليم المتوسط ارتفع عدد طلاب مرحلة التعليم المتوسط للإناث من 16.7% إلى 40.1%، وفي الفترة من 1984-1995 زاد عدد الطالبات الإناث من 40.1% إلى 47.1%، أما في سنة 1995م-2006م بنسبة 55.6% وبنسبة 50% عام 2010م.

أما في المرحلة الجامعية نسبة الإناث في الفترة 1973-1984م زادت من 11.4% إلى 34% وفي الفترة من 1984م-1995م ارتفعت نسبة الإناث من 34% إلى 50.4%وزادت من 1995م-2010م النسبة لتصل إلى 60.8%، من خلال ما سبق عرضه نلاحظ دور المرأة الليبية واضح في مجال التعليم وهذا بدوره يساعد في عملية التنمية وتحقيق التطور والتقدم للمجتمع في كل المجالات.

ونتيجة التغير الاجتماعي والثقافي الذي حدث في المجتمع وخاصة في تعليم المرأة أضحى حصول الفتاة على قدر من التعلم وإنجاز مرحلة دراسية معينة من المواصفات المطلوبة بالنسبة للفتيات المرشحات للزواج عند معظمهم ، فأصبح تعليم المرأة يفرض نفسه في الزواج والحصول على وظيفة أو عمل، وبالتالي أصبحت بعض العادات القديمة والبالية تأخذ في الزوال نتيجة التعليم مثال الزواج المبكر وإنجاب عدد كبير من الأطفال وفي المسح الاقتصادي والاجتماعي الذي أقيم سنة 2002م – 2003م، أشار هذا المسح إلى انخفاض في معدلات الأمية عند الإناث في الريف والحضر مقارنة بإحصاءات سنة 1995م ( )، وهذا يدل على أهمية وقيمة تعليم المرأة ودورها في التنمية الثقافية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي، من خلال ما سبق ذكره نستطيع القول بأن سياسات التعليم في المجتمع الليبي التي تمثلت في جعل المساواة بين الجنس في توجيه جميع الحاصلين على

شهادة إتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم والجامعي وفي جميع التخصصات حيث إن المجتمع الليبي مجتمع التألق والإبداع أعطى لكل فرد حرية التفكير والابتكار والإبداع سعياً منه لوصول إلى جميع أفراده ذكوراً ونساء إلى اكتساب العلوم وارتقاء الفنون والأدب والتشجيع على استثمارها ومنع احتكارها لفئة أو جهة معينة ويمكن القول أيضاً بأن المكانة التي تحظى بها المرأة الليبية في أواخر القرن العشرين ناجمة عن التغيرات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع والتي أولتها أهمية خاصة فلم تعد أمامها عقبات تحول دون مشاركتها وأداء دورها في تنمية المجتمع وبنائه إلى جانب الرجل حيث أزالت التشريعات والإجراءات الإدارية كل العقبات التي تعترض طريقها فى عملية التنمية بجميع مجالاتها .

أما عن علاقة المرأة بالصحة فتتمثل في إشباعها لمجموعة من المتطلبات المؤدية إلى تحقيق إلى تحقيق الشفاء والمعافاة والوعي بما يجب ليس بما هو كائن حيث إن الصحة تمكن الفرد من العطاء، فالصحة تعتبر من الأساسيات في حياة الإنسان أي السلامة في الظاهر والكامن والمعافاة من الآلام جميعها الجسمية والنفسية والعقلية. وعلاقة الإنسان بالصحة لا تكون فقط في البدن بل حتى في المعاملة ولا تكون لها ما لم تتجسد في السلوك والفعل، ويجب النظر إليها بمنظور يعود على كيفية تعامل الإنسان مع نفسه والآخر.

فهي خلو الإنسان من المرض ووجود الجسم في حالة متزنة دون وجود أي خلل سواء في البدن من الخارج أي العاهات أو إصابات في الأطراف أو من الداخل أي وجود خلل في أي خلية من خلايا الجسم. والتي سوف تؤثر عليه تأثيراً مباشراً، والصحة لا يقصد بها الصحة الجسمية فقط بل الصحة النفسية وهي خلو الفرد من أي أمراض نفسية وعقلية أو عقد أو وجود اكتئاب أو هوس عقلي به، فعلاقة الإنسان بالصحة هي علاقة يجب أن تكون مبنية على حفاظ الإنسان علي جسمه خالياً من أي مرض مهما كانت بساطته وعدم وجود الضرر به، أي وقاية الإنسان نفسه من جميع الأمراض النفسية والعقلية والبدنية، ففي حالة خلو الإنسان من هذه الأمراض تلقائياً يشعر بالراحة النفسية والثقة نتيجة للتكامل الصحي، كذلك يجب أن تكون علاقة الإنسان بالصحة ليست فقط بالمحافظة عليها والخلو من المرض بل يجب عليه أن يكتسب خبرة ومعرفة ويكون ملماً ببعض الإشارات الصحية والتوعوية والتثقيف الصحي، فإذا توفرت هذه الشروط في الفرد يستطيع إبعاد شبح الخوف والقلق عن نفسه وعقله لأن هذا سيؤدي به إلي ما يعرف بالوسوسة النفسية التي من خلالها أحياناً ينشأ المرض النفسي، فنجد أن البيئة العربية بيئة صحية ،لأن الموقع الجغرافي ملائم فهو متوسط الحرارة والبرودة.

وفي المجتمع الليبي نجد أن الحكومة الليبية اهتمت بتدعيم الخدمات الصحية والعمل على نشرها في المناطق الذاتية ولذلك تم اعتماد ما قيمته 5.3% من الموازنة العامة للدولة للإنفاق على القطاع الصحي وقد انعكس هذا على تطور مؤشرات الرعاية الصحية للمرأة الليبية حيث ارتفعت نسبة الإشراف الصحي على الحوامل من 67% عام 1973 م إلى 70% عام 1990م، أيضا بالنسبة للولادة تحت إشراف طبيب وقد ارتفعت من 76% إلي 90 % خلال عام 1973 م – 1990م( )، وهذا يدل على الاهتمام ببرامج التوجيه والتثقيف الصحي وخاصة في مجال رعاية الأمومة والطفولة ومند مطلع العقد السابع من القرن العشرين شهد الوضع الصحي في المجتمع الليبي تطوراً كبيراً حيث اعتمدت ليبيا سياسات للرعاية الصحية يقوم على مبدأ مجانية الرعاية الصحية والعلاج وأصدرت اللجنة الشعبية العامة سابقاً القرار رقم (24) لسنة 1424 – الموافق 1995م، ميثاق الخطوات والبرامج لوضع هذه الإستراتيجية الوطنية المتمثلة في توفير الصحة للجميع وبالجميع ، مما يعني أن النظام الصحي قائم على الرعاية الصحية الأولية التي تقوم بالأساس على الاستفادة من التقنيات الصحية والعلاجية الصالحة والمتطورة وتوفيرها لكافة الأسر والأفراد في المجتمع ذكوراً وإناثا دون تميز مع الافتراض بأن تعطى برامج تفصيل الإستراتيجية الوطنية للصحة بالجميع وللجميع مجالات متنوعة مثل رعاية الأمومة والطفولة والتطعيمات ومكافحة الأمراض السارية

والمستوطنة والتصدي لمشكلة الأمراض المزمنة والتأكيد على أهمية التوعية والإرشاد الصحي( )، وأيضاً اهتمت الأجهزة الرسمية للصحة بالقيام بدراسات وجمع بيانات تتعلق بصحة المرأة والطفل، وتشمل العينة (6312) أسرة ونشرت نتائجه عام 1997م، وقامت بمسح ثاني يعرف (بالمسح العنقودي المتعدد المؤشرات)، وجمع البيانات خلال العام 2003 من عينة حجمها (11900) أسرة تكمّن أهمية هذه المؤشرات في قياس مستوى المعيشة ومستوى العناية الصحية للمرأة عند الولادة مقدر في المجتمع الليبي عمر المرأة المتوقع عند الولادة حوالي 46 سنة خلال عقد الستينات حيت ترتبط مؤشرات الصحة الإنجابية للمرأة الليبية لمعدلات وفيات الأمهات بسبب الحمل والنفاس ولهذا شهدت الخدمات الصحية للأمومة في ليبيا تطور ملحوظ على اعتبار أن الصحة الإنجابية تعتبر من الأهداف العامة . لأي مجتمع و التي تتمثل في خفض معدل الوفيات للأمهات وتحسين الصحة الإنجابية فالمرأة الحامل تحتاج إلى عناية أكبر من تلك التي تحتاجها بقية فئات المجتمع وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات وفيات الأمهات من 70 حالة وفاة بكل مئة إلف عام 1998م، كما تشير البيانات إلى أن نسبة الأمهات اللاتي حصلن على رعاية ومتابعة صحية قبل الولادة بلغت عام 1998م، نسبة 80.8 %ونسبة 95% من النساء الحوامل تلقي استشارة طبية من قبل طبيب مختص وأن 5 % من الاستشارات كانت عن طريق قابلات ويعطي المؤشر نسبة 95% من النساء اللاتي حصلن على استشارة طبية من قبل طبيب مختص إلى زيادة العلم والوعي والنضج للنساء داخل المجتمع وفي ما يخص التطعيمات والتحصينات ضد الأمراض نجد أن الدولة شكلت العديد من اللجان المتخصصة نذكر منها على سبيل المثال اللجنة الوطنية للأمومة والطفولة والتطعيمات وحماية البيئة والصحة المهنية وتحققت من خلال هذه اللجان جملة من الإنجازات منها الوصول بالخدمات الطبية إلى نسبة 100% عام 1999م، وبلغت نسبة التغطية بالتطعيمات 90 % وأكثر وزاد مستوى الوعي العام في طلب الخدمات الصحية والطبية بجميع أنواعها وخاصة تلك المتعلقة بالوقاية من الأمراض المعدية تم القضاء على العديد من الأمراض منها شلل الأطفال والملاريا وانخفاض الإصابة بالعديد من الأمراض البلهارسيا والدرن .

مما سبق ذكره نستنتج أن للدولة دور، كبير في توفير الرعاية الصحية لأفرادها ذكورا وإناثا و هو يكفل لهم العيش في حالة صحية جيدة وتؤكد على قيمة الصحة واهميتها للإنسان داخل المجتمع واعتبر أن الأفراد المعاقين وذوي العاهات وأصحاب الإصابة الذين هم عاجزون عن إشباع احتياجاتهم تحت رعاية مؤسسات المجتمع الاجتماعية والصحية وتم التركيز على أهمية صحة الأم والطفل باعتبارها إنسان ولها دور داخل المجتمع تؤديه وبالتالي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقد أصدر العديد من القوانين والتشريعات لرعاية المرأة تتمثل في القانون الصحي رقم (106) لسنة 1973م، وقانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980م وقانون رقم (3) لسنة 1981م، بشان المعاقين والقانون رقم (17) لسنة 1986م، بشان المسؤولية الطبية.

رابعاً: العوائق والعراقيل التي تحول دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية

1. الأمية وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي يُعدّ التعليم من مؤشرات درجة تطور البلد وتقدمه ومدى قدرته على استيعاب التكنولوجيا العصرية وحجم الإمكانيات الذهنية الموجودة فيه، التي تعد الأساس للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ومن ثم نمو المستوى التعليمي المترافق مع نمو السكان، وهو ظاهرة حضارية يمكن ان تُفرز آثاراً اقتصادية واجتماعية إيجابية "فالتنمية الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات في الناس وتغيير داخل عقول البشر، وتعمل على إعداد المواطن الصالح القادر على دفع عجلة الإنتاج"

2. العادات والتقاليد والقيم والمعتقدات الاجتماعية لها دور كبير في عدم قيام المرأة بدورها على أكمل وجه حيث عُرف المجتمع الليبي بنظامه الاجتماعي القرابين والقبلي وهذا النظام كان يمثل ركيزة أساس في الحياة الاجتماعية وسيرها وتقدمها، "ويؤكد هيجن أن العادات

والتقاليد الاجتماعية تمارس دوراً سلبياً على تنمية المجتمع بوساطة توارث مجموعة من السلوكيات من خلال انتقال السلوك من جيل إلى آخر بشكل جامد إجمالا"

3. التمييز بين الرجل والمرأة: على الرغم من تطور الحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمع الليبي وظهور منظمات وقوانين وتشريعات تعطي المرأة حقها وتؤكد على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أنه مازال هناك تمايزاً بين الرجل والمرأة ويأتي هذا التمايز من الحكم القبلي النابع من عدم القناعة بتوفر القدرات والمهارات اللازمة لاحتلال المناصب الإدارية أو السياسية. "إن محدودية إسهام المرأة في التنمية يعود إلى وضع المرأة التقليدي فالتمييز ضد المرأة ملموس منذ مجيئها، إذ أن تفضيل إنجاب الذكور على الإناث أحد المسائل التي مازالت قائمة في المجتمع العربي بغض النظر عن نوعيته" وتواجه المرأة في ليبيا وفي سائر البلدان النامية نوعاً من التمييز الجنسي على مدى قرون، مما جعل اشتراك المرأة في القطاع العملي محدوداً، كما بقي استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضع أخذ ورد. والأسباب بطبيعة الحال معقدة، والسبب الرئيس يعود إلى تزايد المطالبة بدعم دور المرأة في مشاريع الإنماء كشريك متساوٍ مع الرجل.

4. تعدد الأدوار تعتبر في بعض الأحيان إحدى العوائق التي تحول دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية على أكمل وجهه فهي الأم والأخت والزوجة والعاملة.

5. عدم ثقة المرأة بنفسها وقدراتها والناتجة عن نظرة المجتمع لها وذلك بتفضيل الرجل عليها يعد سبباً يعيق قيامها بدورها

6. الوضع السياسي للدولة وغياب الوضع الأمني يعتبران من أهم العوائق التي تحول دون قيام المرأة بدورها في تحقيق التنمية.

7. " الزواج المبكر للفتاة يقف حائلاً بينها وبين إكمال تعليمها، وقد تحول دون إدماجها في سوق العمل، بسبب ما يترتب عليها من مسؤوليات كبيرة في تربية الأطفال، وإدارة شؤون المنزل، وفي حال تمكنها من المشاركة في العمل، فلن تكون مشاركتها في التنمية الشاملة لمجتمعها فعّالة؛ وذلك لعدم تزودها بالمعرفة النظرية والمهارات العملية التطبيقية اللازمة لسوق العمل التي تحصل عليها من خلال تعليمها في المؤسسات التعليمية المتنوعة".

الاستنتاجات: من خلال الطرح السابق توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات التالية:

1. ضرورة مشاركة المرأة في المجتمع الليبي في كافة المجالات التعليمية والصحية والخدمية والإنتاجية من خلال ثقتها في نفسها وقدرتها على الوقوف أمام كل التحديات والعوائق والصعوبات التي تواجهها.

2. تفعيل مكاتب دعم وتمكين المرأة من خلال قيادات علمية بحثية قادرة على الدفع بعجلة التنمية والنمو في مجتمعنا الليبي.

3.منح فرص للمرأة للمشاركة في جميع السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية والزراعية واقتصاديات الطاقات، وتزويدها بالخبرات والمعارف وتسجيل مشاركاتها في تقارير التنمية المحلية ومنها الدولية.

4. لابد من الاهتمام بالتنمية المستدامة والتي تتعلق بتعزيز الرفاهية الإنسانية للمرأة وأسرها بالمجتمع الليبي.

5. تحقيق ذات المرأة الليبية من خلال مشاركتها الفعلية لعملية التمكين من حيث العمل بكل القطاعات، فشعارات التمكين دون التطبيق الصحيح أرهق المرأة الليبية بشكل خاص والمرأة العربية بشكل عام.

6.تعزيز ثقة المرأة الليبية من خلال مشاركتها السياسية في الانتخابات البرلمانية وحصولها على عدد أكبر من المقاعد بالبرلمان.

7. منح المرأة الليبية العديد من المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة وحتى الكبرى فهي قادرة على قيادة الأعمال المهنية الحرفية التجارية بكل مهنية.

8. منح فرصة كبرى للمرأة الليبية للعمل في التمثيل الدبلوماسي والسياسي والاجتماعي والتعليمي والثقافي إسوة بالرجل.

التوصيات:

1- الدفع بالمرأة الليبية خطوات إلى الأمام بالإضافة إلى تعزيز المكتسبات التشريعية للمرأة الليبية سواء في مجال التعليم أو العمل.

2- تمكين المرأة وضمان فاعلية وجودها والمشاركة بإيجابية في البرامج التنموية الوطنية.

3- ومن خلال الدراسة نستنتج أن المرأة الليبية بشكل عام تحتاج إلى الدعم الكامل لحقوقها في المشروع الدستوري والقانوني والمؤسساتي والمجتمعي.

مقترحات البحث:

1. توعية المجتمع بأهمية مشاركة المرأة في صنع القرارات المتعلقة بنشاطات المجتمع المختلفة.

2. تهيئة المجتمع لتقبل مساهمة المرأة إلى جانب الرجل في عملية تطوير المجتمع وتحديثه، ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين.

3. منح المرأة الفرص لتكون شخصية قيادية في المناصب السياسية، أي أعلى المناصب كما في العديد من الدول العربية والأجنبية.

المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1. القرآن الكريم

2. ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون. القاهرة: دار الشعب.

3. جميل صليبا، المعجم الفلسفي. بيروت: دار الكتاب اللبناني، الجزء الثاني.

4. ر. بودون وف، يوريكو، المعجم التعدي لعلم الاجتماع بترجمة سليم حداد. بيروت: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط2، 2007.

5. رجب أبو دبوس، القاموس السياسي. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1995م.

6. سمير كرم، الموسوعة الفلسفة. بيروت: دار الطليعة، ط4، 1981م.

7. عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجز الأول، 1984 م.

8. عبد المنعم خفي، المعجم الفلسفي. القاهرة: الدار الشرقية، 1990م.

9. فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية. بيروت: أكاديميا انترتاشونال، 1998م.

10. ماجد ملحم أبوحمدان ، تفعيل دور المرأة السورية في عملية التنمية الشاملة ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 30 ، العدد1+2، 2014م

11. محمد بشير عليه، القاموس الاقتصادي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

12. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، 1990 م.

13. مراد وهبة، المعجم الفلسفي. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ط3، 1979م.

14. مصطفي عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسية مصطلحات مختار. بنغازي: دار الكتب الوطنية، الطباعة الأولى، 1995م.

15. معن زيادة، الموسوعة الفلسفية العربية، معهد الإنماء العربي، المجلد الأول، ص1، 1984 م.

ثانياً: المراجع

1. أبو القاسم عمر الطبولي وآخرون، أساسيات الاقتصاد. سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان سابقا، 1995.

2. أبو نصر لفارابي، أراء أهل المدينة الفاضلة. القاهرة: مكتبة عالم الكتب، ط2، 1948 م.

3. أحمد شمس الدين الفارابي حياته أثارة فلسفته. بيروت: دار الكتاب العلمية، ، 1990 م.

4. سامية فهمي، أدوار المرأة الريفية في التنمية تجارب معرفة وعربية من الثمانينات وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2003.

5. عقيل حسين عقيل، خماسي تحليل القيم. بيروت: دار أويا، 2003م.

6. علي الحوات، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد، الجامعة المغربية – طرابلس ، التعليم في ليبيا إحصائيات ومؤشرات ، 2011م .

7. محجوب عطية الفائدى، مبادئ علم الاجتماع والمجتمع العربي. البيضاء: جامعة عمر المختار، ط1، 1992م.

8. محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العلم الثالث. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

9. محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية والسياسة للمرأة في العالم الثالث. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث، 2004.

10. محمد عبد المولي، أنظمة المجتمع والدولة في الإسلام. تونس: الدار العربية للكتاب، 1988 م.

11. المرأة في ليبيا المساواة مع الاختلاف ‘تعزيز التنمية البشرية ‘الهيئة العامة للمعلومات، 2006.

12. مسعد الفاروق حمودة. التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1981.

13. الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الاحصائي طرابلس، 2009 م.

14. اليسون بارجتر، ليبيا، جامعة كمبردج ،2009م

ثالثاً: الدوريات.

1. أحمد الربايعة، مقومات التنمية ومعوقاتها– دراسة تطبيقية في الريف الأردني، ط1، منشورات الجامعة الأردنية،1988، ص13 فريد شرارة. مكانة المرأة وعلاقتها بالخصوبة وتنظيم الأسرة، بحث منشور في المجلة الاجتماعية القومية، العدد2، مصر،1975.

2. باقر سلمان النجار. الحقوق الاجتماعية للمرأة العربية، بحث منشور في مجلة المستقبل العربي، العدد120، بيروت،1978.

3. التقرير الوطن حول تطور المرأة العربية الليبية القدم إلى مؤتمر العالمي الرابع للمرأة. بكين: أعداد اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام سابقا ، 1995م.

4.التقرير الوطن حول تطور المرأة العربية الليبية القدم إلى مؤتمر العالمي الرابع للمرأة بكين: أعداد اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام سابقا، 1995 م.

5. التقرير الوطن حول تطور المرأة العربية الليبية القدم إلى مؤتمر العالمي الرابع للمرأة. بكين: أعداد اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بأمانة مؤتمر الشعب العام سابقا، 1995م.

6. التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. بكين: 1995 م، أعداد (اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بأمانه مؤتمر الشعبي العام سابقا).

7. التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية المقدم إلى مؤتمر العالمي الرابع للمرأة. بكين: 1995 م.

8. التنمية المستدامة في عالم دائمة التغيير والخول في المؤسسات والنمو ونوعية الحياة، القاهرة: البنك الدولي مركز الأهرام للترجمة والنشر، تقرير عن التنمية في العالم، 2003.

9. ثورة للجميع (حقوق المرأة في ليبيا الجديدة)، ورقة بحثية نشرت بتاريخ 26 مايو 2013م.

10. حميدة ميلاد ابوردينة، التنمية البشرية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي " " التمكين- التعليم – العمل- الرؤى والإمكانيات"، مجلة العلوم الإنسانية والعلمية والاجتماعية، تصدر عن كلية الآداب والعلوم قصر الخيار، جامعة المرقب، مجلة نصف سنوية محكمة، العدد الأول، 2016م.

11. ظاهر محسن هاني، المرأة والتنمية بين التحدي والمساهمة – دراسة اجتماعية ميدانية لموظفي جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم والتربية، جامعة بابل، العدد35، تشرين أول، 2017م.

12. عبد الكريم حسين. المنعكسات الاجتماعية للتنمية في القطر السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد16، العدد،12000.

13. يونس شعبان الفنادي، المرأة الليبية تاريخ مجيد وتحديات المستقبل، ورقة مقدمة الى الطاولة المستديرة بعنوان (التمكين السياسي للمرأة ودورها في حل الأزمة الليبية وبناء السلم المجتمعي) التي نظمتها مجموعة العشرة لتمكين المرأة خلال يومي 12-13 مارس، طرابلس.

رابعاً: شبكة المعلومات (الأنترنت)

1. org المرأة في ليبيا، ويكيديا الموسوعة الحرة، .https//ar.m.wikipedia

2. رغد زيادة، مفاهيم التنمية والتنمية البشرية والاجتماعية. المركز الاقتصادي السوري، .Sgria-aews.vom .12.6.2006

3. محمد تنتوش وهالة بوقعيقيص ، دراسة عن المرأة وسوق العمل في ليبيا واقع وتحديات ، 9-مايو-2020 ، القدس العربي ، https//www.alquds.co.uk